



أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية

(١٩٩٩ - ٢٠١٨)

The Impact of American Aid on Jordanian Foreign Policy

(1999 _ 2018)

إعداد الطالبة: آية موسى المشاقبة.

إشراف الأستاذ الدكتور: عاهد المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٨



جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العليا

نموذج تفويض

انا الطالبة آية موسى المشاقبة،

افوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات او الهيئات أو
الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التاريخ:

التوقيع:



جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

نموذج اقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وانظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراه.

الرقم الجامعي: ١٥٢٠٦٠٠٠٢١

انا الطالبة آية موسى المشاقبة

معهد بيت الحكمة

تخصص: العلوم السياسية

أعلن بأني التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد

رسائل الماجستير والدكتوراه، عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي/ أطروحتي بعنوان:

أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٩٩ - ٢٠١٨).

The Impact of American Aid on Jordanian Foreign Policy (1999 _ 2018)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليه في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية، كما انني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة او مستله من رسائل او اطاريح او كتب او أبحاث او أي منشورات علمية تم نشرها او تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني اتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرُّج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ:

التوقيع:

أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية
(١٩٩٩ - ٢٠١٨)

إعداد الطالبة

آية موسى عقيل المشاقبة

(١٥٢٠٦٠٠٠٢١)

أعضاء اللجنة

- ١- الأستاذ الدكتور عامر المشاقبة
- ٢- الأستاذ الدكتور صايل السرحان
- ٣- الأستاذ الدكتور محمد المقداد
- ٤- الدكتور محمد بلي سلامة

(رئيساً ومشرفاً)

(عضواً)

(عضواً)

(عضواً خارجياً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت هذه الرسالة وتمت إجازتها بتاريخ / / ٢٠١٩

الاهداء

الى

والديّ أمد الله في عمرهما، ورزقني برهما ورضاهما..

الذي يقف التكريم حائراً أمام عطائه

الذي أمدني بالعزم والقوة والإصرار

(زوجي العزيز)

زملائي وأصدقائي

كل صاحب فضل ودعاء

طلبة العلم أهدي ثمرة جهدي

راجياً من الله عز وجل الرضا والقبول

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلاله وعظمة قدرته وسلطانه، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ علي إتمام هذه الرسالة ومنّ علي بنعم لا أحصيها، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد،،،

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الأستاذ الدكتور عاهد المشاقبة؛ لأنه تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، ولم يبخل على بعلمه ووقته وتوجيهاته التي كان لها أكبر الأثر في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

وأتوجه بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة، على ما قدموه من ملاحظات وتعديلات قيمة ساهمت في إثراء الدراسة وإغناء محتواها.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير الى جميع أعضاء هيئة التدريس في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، وأخيراً، أوجّه شكري وتقديري إلى كل من ساندني ولو بكلمة تشجيع لإتمام هذه الدراسة.

والله ولي التوفيق

الباحثة

فهرس المحتويات

٥.....	الاهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	فهرس المحتويات
ط.....	فهرس الجداول
ط.....	فهرس الاشكال
١.....	الملخص
٢.....	المقدمة:
٣.....	أهداف الدراسة:
٣.....	مشكلة الدراسة:
٥.....	أهمية الدراسة:
٦.....	حدود الدراسة:
٦.....	منهج الدراسة:
٨.....	مصطلحات الدراسة:
٩.....	الدراسات السابقة:
١٣.....	الفصل الثاني السياسة الخارجية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي الاردني
١٣.....	المبحث الأول: السياسة الخارجية وأدواتها
١٤.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية
١٨.....	المطلب الثاني: ادوات السياسة الخارجية واهدافها
٣٣.....	المبحث الثاني: عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني
٣٤.....	المطلب الاول: محددات السياسة الخارجية الاردنية
٤٢.....	المطلب الثاني: مراحل عملية رسم وصنع السياسة الخارجية الأردنية:
٥١.....	الفصل الثالث: المساعدات الخارجية والعلاقات الامريكية الاردنية
٥٢.....	المبحث الاول: المساعدات الخارجية:
٥٢.....	المطلب الأول: مفهوم المساعدات الخارجية ودوافعها:
٥٥.....	المطلب الثاني: أشكال المساعدات الخارجية:
٥٩.....	المبحث الثاني: العلاقات الأردنية الامريكية:
٦٠.....	المطلب الاول: في عهد الرئيس بوش الابن (٢٠٠٩-٢٠٠١):

٦٢	المطلب الثاني: في عهد الرئيس أوباما (٢٠١٧-٢٠٠٩):
٦٤	المطلب الثالث: في عهد الرئيس ترامب (٢٠١٩-٢٠١٧):
٦٧	الفصل الرابع: أثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الأردنية
٦٨	المبحث الأول: المساعدات الخارجية الامريكية للأردن:
٦٨	المطلب الأول: مجالات المساعدات الامريكية للأردن
٧٣	المطلب الثاني: مقدار المساعدات في الفترة (٢٠١٨-١٩٩٩) وشروطها:
٧٧	المبحث الثاني: أثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الأردنية
٧٧	المطلب الأول: شروط تقديم المساعدات الخارجية الامريكية:
٧٩	المطلب الثاني: مدى تأثير السياسة الخارجية الأردنية بالمساعدات الامريكية:
٩٣	الخاتمة
٩٦	المراجع
٩٦	المراجع العربية
١٠٥	المراجع الأجنبية:
١٠٧	Abstract:

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الجدول
46	حدود الأردن وطوالها
57	مقدار المساعدات الامريكية للأردن للأعوام (١٩٩٩ - ٢٠٠٩)
58	مقدار المساعدات الامريكية للأردن للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٨)

فهرس الاشكال

رقم الصفحة	الشكل
60	توزيع المساعدات الاقتصادية الخارجية في الاردن

أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٩٩ _ ٢٠١٨)

إعداد الطالبة: آية موسى المشاقبة.

إشراف الأستاذ الدكتور: عاهد المشاقبة

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة الممتدة بين عامي (٢٠١٨-١٩٩٩)، واستخدمت الدراسة كل من منهج تحليل النظم لدراسة البيئة الداخلية للنظام السياسي الأردني، ومنهج صنع القرار في بيان كيفية تأثر صانع القرار السياسي بمحيطه الخارجي، وتتمحور الدراسة حول الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة الممتدة ما بين

عامي (٢٠١٨-١٩٩٩)؟

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- يتخذ الأردن سياسة خارجية تعبر عن ارادته وخطابه بشكل عام، تبعاً للظروف المحيطة به ضمن مجموعة من الأسس والمحددات التي تقوم بضبط هذه السياسة وتتحكم بطريقة صناعتها.
- تمر عملية صنع القرار السياسي الأردني بمجموعة من المراحل التي من شأنها الوصول الى القرار السياسي الذي يحقق المصالح الأردنية الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، المملكة الأردنية الهاشمية، الولايات المتحدة

الامريكية، المساعدات الخارجية.

الفصل الأول:

مقدمة الدراسة

المقدمة:

شهدت المنطقة العربية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص العديد من التطورات والتحويلات السياسية بشكل سريع تحديداً في الآونة الأخيرة، وجرت الكثير من التقلبات السياسية في العالم وفي منطقة العالم العربي، حيث، تفجرت العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية ليجد الأردن نفسه وسط تلك الأزمات دون أن يكون له دور في اندلاعها، ليحاول بعدها جاهداً احتواء تلك الأزمات المجاورة له على الرغم من المساحة المحدودة والموارد القليلة، إلا أن تلك المحاولات كانت دائماً تنتهي بالفشل ولم يكتب لها النجاح فكان يعاني بشكل كبير من الضغوطات الدولية والاقتصادية المفروضة عليه من دول الجوار، لكن وعلى الرغم من ذلك بقي مصراً على موقفه اتجاه تلك الأزمات.

عانى الأردن من الأحداث السياسية المحيطة به، وخصوصاً تلك الأحداث التي أجبرت السياسة الخارجية الأردنية أن يكون لها موقف تجاهها كالقضية الفلسطينية والحرب على العراق وداعش والازمة السورية، وعلى الرغم من محاولة السياسة الخارجية ان تكون حيادية قدر الإمكان الا ان طبيعة الموقع الجغرافي والديموغرافي للأردن كسر هذه الحيادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي يعتبرها الأردن حكومة وشعباً قضيتها المحورية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على العلاقة بين المساعدات الخارجية وأثرها على صنع السياسة الخارجية الأردنية وذلك من خلال التعرف على حجم المساعدات المقدمة وما هو مدى تأثيرها على صانع السياسة الخارجية الأردني.

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١. التعرف على السياسة الخارجية الأردنية وأدواتها.
٢. التعرف على عملية صنع القرار السياسي الأردني والمراحل التي تمر فيها.
٣. التعرف على العلاقات الامريكية الارنية والعوامل المؤثرة فيها.
٤. بيان المساعدات الخارجية الامريكية للأردن من حيث شكلها ومقدارها في الفترة الممتدة بين عامي (٢٠١٨-١٩٩٩).
٥. توضيح أثر المساعدات الخارجية الامريكية على السياسة الخارجية للأردن في الفترة الممتدة بين عامي (٢٠١٨-١٩٩٩).

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن العلاقة بين المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن وأثرها على صنع السياسة الخارجية حيث تشكل هذه المساعدات أداة ضغط ومؤثر أساسي على صانع السياسة الخارجية الأردني وبكافة المستويات، وترتبط المساعدات الخارجية بشكل عام

والمساعدات الامريكية بشكل خاص بالدور المحوري للأردن في المنطقة، حيث أن هذه المساعدات تقابل بكلف سياسية وشروط في بعض أحيان تكون غير مناسبة، وتؤدي الى اتخاذ القرارات التي لا تتواءم مع مبادئنا ومعتقداتنا كما وتحاول تحديد إلى أين وكيف تتوجه السياسة الخارجية وطبيعة العلاقات بين الاردن وباقي الدول وخصوصاً تلك المؤثرة دولياً، ومن الضروري الوصول إلى يوم نستغني عن هذه المساعدات، وتتمحور الدراسة حول الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة الممتدة ما بين

عامي (١٩٩٩-٢٠١٨)؟

وتحاول الدراسة الاجابة عن الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

١. ما هي أبرز أدوات السياسة الخارجية الأردنية؟
٢. ما هي المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار السياسي الأردني؟
٣. ما هي العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية الأردنية؟
٤. ما هو شكل المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية للأردن وما هو مقدارها في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٩٩-٢٠١٨)؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من ناحيتين (الناحية العلمية _ الناحية العملية).

فيمَ يخص الناحية العلمية:

١. هناك العديد من الأدبيات التي تناولت وناقشت صنع السياسة الخارجية الأردنية وما يحيط بها من ضغوطات خارجية خصوصاً المساعدات الأمريكية للأردن ومن خلال هذه الدراسة سيتم تناول الموضوع في فترة غنية بالأحداث والتغيرات الدولية والعربية وهي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠١٨.
٢. ستقدم الدراسة تفسير حول طبيعة العلاقة بين المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن وأثرها على صنع السياسة الخارجية والوقوف على الشواهد لتحليلها وتجسيدها على شكل دلالة رقمية.

أما فيما يخص الناحية العملية:

١. ستقدم الدراسة مجموعة تحليلات ترصد آلية عمل الدوائر المسؤولة عن رسم السياسة الخارجية الأردنية وتأثيرها بالضغوطات الأمريكية المتمثلة بالمساعدات.
٢. سنستنتج من الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات التي تركز الضوء وبأسلوب تحليلي على أثر المساعدات الأمريكية في رسم السياسة الخارجية الأردنية.

حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على رصد الضغوطات المتمثلة بالمساعدات الأمريكية على المسؤول عن رسم السياسة الخارجية الأردنية للفترة من (١٩٩٩ _ ٢٠١٨) وتم اختيار العام ١٩٩٩ كبداية للفترة فقد كانت بداية عهد الملك عبد الله وشهدت أحداثاً سياسية هامة مثل أحداث ١١ سبتمبر وحرب الولايات المتحدة على الارهاب ومنها الحرب على افغانستان والعراق وتم اختيار العام (٢٠١٨) نهاية للفترة لأنه يمثل آخر تاريخ ممكن أن يصل اليه الباحث في تلك الفترة.

منهج الدراسة:

بناء على موضوع الدراسة سيتم استخدام كل من منهج تحليل النظم "ديفيد آسيتون" ومنهج صنع القرار "ريتشارد سنايدر".

- منهج تحليل النظم "ديفيد آسيتون" (سلامة, ٢٠٠٦): وذلك باعتباره أكثر المناهج ملائمة لموضوع الدراسة كونها ستقوم بدراسة البيئة الداخلية للنظام السياسي الاردني ومن أبرز مقولات هذا المنهج:

(١) خصائص تتعلق بتحديد النظام ومكوناته والعلاقة بينهما في شكل المدخلات والمخرجات واعتبار النظام السياسي وحدة التحليل من خلال مجموعة من الوحدات المتفاعلة والمترابطة.

٢) النظم ذات طبيعة تكيفية ومرنة تستجيب للبيئة المحيطة حيث ان هذا التفاعل بين وحدات النظام يكون على شكل اعتماد متبادل.

٣) تحتوي النظم على وحدات وعناصر تمثلها التصرفات أو الأفعال السياسية ولا بد من الاستجابة لمتطلبات البيئة للتكيف والتوزيع السلطوي للقيم.

ويقوم آسيتون بتحليل النظام من خلال العناصر التالية:

١) المدخلات: وهي عبارة عن مجموعة من المطالب العامة والخاصة ويتم التعبير عنها عن طريق جماعات المصالح والأحزاب ويلبي النظام المطالب ضمن الموارد المتاحة.

٢) عملية التحويل: عملية استيعاب المطالب بالنسبة للنظام السياسي وتمثل عملية غربلة وفصل المطالب الموجهه للنظام السياسي وذلك اما عن طريق الاتصال المباشر أو غير المباشر.

٣) المخرجات: وهي عبارة عن السياسات والقرارات الصادرة عن النظام السياسي استجابة للمطالب الفعلية وقد تكون المخرجات ايجابية وقد تكون سلبية.

٤) التغذية الراجعة: هي ردود الأفعال الموجهة للنظام من البيئة نتيجة تلقي البيئة للمخرجات أي الآثار التي أحدثتها قرارات النظام السياسي وسياساته وهي التي تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة.

● منهج صنع القرار " ريتشارد سنايدر ": حيث عرفه بأنه عملية اتخاذ قرار محدد من ضمن بدائل محددة للوصول للوضع الذي يريده صانع القرار.

وعن كيفية توظيف المنهج فهو يساعد في بيان كيفية تأثر صانع القرار بمحيطه الخارجي والداخلي والتركيز على رئيس الدولة والمجموعات المشاركة في صنع القرار ورسم السياسة الخارجية وتحليل البيئة المحيطة بصناعة القرار.

ومن ناحية أخرى يساعد المنهج على دراسة مسار التفاعل والكيفية التي يرد من خلالها صانعو القرار على الظروف الخارجية ويقدم سنايدر إطاراً عاماً لمنهجية صنع القرار ووضع السياسة الخارجية وذلك من خلال البحث في عناصر البيئة الخارجية وكذلك السياسة الخارجية حتى يصدر عن الفعل وهو التعبير عن التفاعل بين العناصر السابقة لانتهاء بالسياسة الخارجية الأكثر ملائمة.

مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" (سليم, ١٩٩٨: ١٢).

المساعدات الخارجية: "تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة الى الدول النامية, وخاصة غير النفطية منها, والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل العديدة التي تجابهها" (الحسني, ١٩٩٦: ٦٣).

الدراسات السابقة:

دراسة الأشقر (١٩٩٣) والتي هدفت الى التعرف على أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الاردنية خلال فترة دراسته (١٩٥٧ _ ١٩٩١)، وبين أن المساعدات الخارجية الأمريكية شكلت للأردن أحد المخارج التي لجأ إليها لإعادة الأمن والاستقرار الاقتصادي الطامح نحو تحقيق نسب نمو تتماثل في طموحاته في الاستقرار وأن للعوامل السياسية تأثيراً كبيراً على قيمة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن خلال سنوات الدراسة.

دراسة العمرو (١٩٩٨) والتي هدفت الى التعرف على أثر المساعدات الخارجية كأداة ضغط تستخدمها أمريكا في سياستها الخارجية نحو الدول, اذ جاء اهتمام أمريكا بالأردن بما له أهمية استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وعملت هذه الدراسة على الربط بين المساعدات الأمريكية ومؤشرات التحول الديمقراطي في الأردن, وجاءت الدراسة بنتيجة مفادها ان المساعدات الامريكية لها دور مؤثر في عملية التحول الديمقراطي التي شهدها الأردن, وبذلك فان شعار دعم التحول الديمقراطي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط لم يكن مؤثراً على عملية التحول التي شهدها الأردن.

دراسة الهزايمة (١٩٩٩) والتي تناولت هذه الدراسة أثر البيئة الخارجية والداخلية على صياغة السياسة الخارجية والقرار السياسي وتناولت أيضاً تأثير صانع القرار بمدركاته وعقائده التي يعمل على اضافتها على قراره السياسي)

دراسة مهيدات (٢٠٠٣) والتي هدفت الى التعرف على أثر المساعدات الامريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن ومصر والمغرب، حيث خلصت الدراسة الى ان المساعدات الامريكية ذات تأثير على صناعة القرار السياسي في هذه الدول، نظراً لحاجتها للمساعدات، حيث تتجاوب مع أولويات والتوجهات الامريكية في منطقة الشرق الأوسط لأن الولايات المتحدة الامريكية تربط تقديم المساعدات لهذه الدول بالشروط الاقتصادية والعسكرية وحتى شروط المساعدات الإنسانية.

دراسة مبيضين (٢٠٠٧) والتي هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير المساعدات الامريكية على صنع القرار السياسي الأردني في ظل الظروف الدولية التي جعلت من الولايات المتحدة الامريكية قوة مهيمنة عالمياً، وجاءت الدراسة بنتيجة مفادها ان هناك علاقة ارتباطية بين المساعدات الامريكية تصنع القرار السياسي في الأردن، وان هناك علاقة عكسية بين حجم المساعدات الاقتصادية العربية للأردن ومدى تأثير المساعدات الخارجية الامريكية.

دراسة التل(٢٠١٥) والتي هدفت الى التعرف على مدى تأثير المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية، وانطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الأولى تتحدث عن أن هناك علاقة سلبية بين المساعدات الأمريكية للأردن وعملية صنع القرار السياسي، والفرضية الثانية مفادها أن هناك فجوة بين إدارة صانع القرار السياسي الأردني وبين القرار السياسي نتيجة تأثير المساعدات الامريكية على الأردن، واعتمدت الدراسة على المنهج النظمي في تحليل دور المساعدات الأمريكية على السياسة الخارجية الأردنية.

ومن الدراسات الاجنبية التي تناولت المساعدات الخارجية وأثرها على السياسة الخارجية للدول ما يلي:

دراسة هوني (١٩٨١) Hoeane بعنوان: المساعدات كأداة من أدوات السياسة الخارجية السوفيتية: حالة غانا (١٩٥٧-١٩٦٦), هدفت الدراسة الى لقاء الضوء على دور المساعدات في السياسة الخارجية السوفيتية تجاه غانا, حيث تم استخدام المساعدات كوسيلة لمواجهة التأثير الغربي والتأثير الصيني, كما هدفت الى تحديد مدى نجاح السياسة الخارجية السوفيتية في تحقيق اهدافها في دولة غانا, وخلصت الدراسة الى ان المساعدات السوفيتية قد تم استخدامها لمواجهة التأثير الغربي وكذلك الطموحات الصينية في القارة الافريقية, الا ان محاولة الاتحاد السوفيتي توظيف هذه الاداة لاقى العديد من الصعوبات في مواجهة المعسكر الغربي خصوصاً, إلا أنها نجحت في التأثير النسبي على موقف غانا من التنافس السوفيتي الأمريكي في القارة الافريقية من حيث أنها اتخذت موقف متوسط بين الدولتين العظمتين.

دراسة (٢٠٠٤) BurnSide and Dollar والتي بينت بأن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على النمو في الدول النامية في حال اتباع سياسات مالية ونقدية وتجارية جيدة، ووجدت أيضاً بأن ذلك التأثير يكون ضئيلاً في حال عدم توفر تلك السياسات الرشيدة، وقد اشتمل نموذج هذه الدراسة على مؤشرات السياسة الاقتصادية داخل الدولة-مثل التضخم والانفتاح وفائض الميزانية العمومية وغيرها وبحثت في تأثير تلك العوامل مجتمعة على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة ويديل (٢٠٠٥) Wedel بعنوان: المساعدات الخارجية الامريكية والسياسة الخارجية: بناء علاقات قوية من خلال الاستخدام الصحيح, وهدفت الدراسة الى لقاء الضوء على المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الامريكية, حيث تؤكد الدراسة أن سياسات المساعدات الخارجية لا يمكن أن تنجح إلا من خلال التوظيف الصحيح لها, والتي تتضمن عنصرين المواطنين والمؤسسات, واهتمت الولايات المتحدة بهذين العنصرين في سياستها نحو دول وسط وشرق اوروبا حيث اهتمت بتوظيف المساعدات الامريكية لهذه الدول بشكل فعال من خلال التركيز على مكافحة الانظمة التسلطية ودعم الشعوب الخاضعة لها اقتصادياً وتنموياً وضمان عملية التغيير السياسي والاجتماعي في هذه الدول, وهو ما تحقق فعلياً مع انهيار المنظومة الشيوعية في دول اوروبا الشرقية وتحرر شعوب هذه الدول, وهو ما تحقق فعلياً مع انهيار المنظومة الشيوعية في دول اوروبا الشرقية وتحرر شعوب هذه الدول من الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة فيها.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي الاردني

شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، لذلك اهتمت الكثير من الدراسات والباحثين في دراسة السياسة الخارجية وما يحيط بها من مبادئ ومفاهيم، وتعتبر السياسة الخارجية عن وجهة نظر الدول تجاه القضايا المختلفة الإقليمية منها والدولي، كما انها تعتبر الواجهة السياسية للدولة للاطلاع على العالم الخارجي والتفاعل معه، وايصال رؤيتها ورسالتها ونظرتها في الاحداث والمواقف الراهنة لباقي أجزاء المجتمع الدولي من دول ومنظمات ومؤسسات لها كيانها المستقل، بالإضافة الى تأثرها بكثير من العوامل المختلفة التي تتغير تبعاً لها، ومن هذا المنطلق أولت الكثير من الدراسات في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص موضوع السياسة الخارجية اهتماماً كبيراً، ووضعت الكثير من النظريات التي تضبط وتحلل السياسة الخارجية لمكونات المجتمع الدولي.

سنتناول في هذا الفصل السياسة الخارجية من حيث مفهومها والادوات، وخطوات عملية صنع القرار السياسي، ومحدداته، وما يؤثر عليه من عوامل:

المبحث الأول: السياسة الخارجية وأدواتها.

تعتبر الدولة الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي، بالإضافة الى وحدات أخرى تتمتع بنفس الاستقلالية التي تتمتع بها الدولة، وتتفاعل هذه الوحدات مع بعضها البعض من خلال سياستها الخارجية التي تعتبر من اهم الفعاليات التي تقوم بها الدولة لتنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها في

المجتمع الدولي، وتمارس الدولة سياستها الخارجية انطلاقاً من مبدأ السيادة والاستقلالية والامكانيات الاقتصادية والعسكرية والبشرية، التي لا تقتصر فقط على الدول انما تمتد للمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية كالأمن المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي، وبنك النقد الدولي، لكونها تمتلك شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها وقد حاول الكثير من المحللين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً لمفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

تعد السياسة الخارجية من أهم مواضيع البحث التي تندرج تحت مفهوم العلاقات الدولية، فهي الأساس الذي تعتمد عليه التفاعلات والعلاقات بين الدول، وتؤسس اللبنة الأساسية لعمليات صنع القرار التي تعتمد كثيراً على طبيعة السياسة الخارجية للدولة ومدى تأثيرها، وبدأت السياسة الخارجية بالتطور شيئاً فشيئاً كمفهوم منذ بداية الستينيات من القرن الماضي وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي مما اكسب دراستها أهمية بالغة، ويصعب وضع تعريف جامع لمفهوم السياسة الخارجية بشكل عام، والمدقق في التعريفات التي وضعها الباحثين والعلماء في مجال العلاقات الدولية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل عام، يرى تبايناً واضحاً في طريقة تعريفهم لمفهوم السياسة الخارجية ويجمعهم معنى موحد وهو ان السياسة الخارجية هي واجهة الدولة للتفاعل مع الخارج(النعيمي، ٢٠٠٩: ٢١)، يرى الهزايمة(١٩٩٩: ٢١) انه لا يوجد اتفاق بين المختصين في مجال السياسة الخارجية حول

تعريف محدد لها، ويعود ذلك الى الاختلاف الفلسفي والاكاديمي لهم، والمعروف ان السياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من واقع معين في النظام العالمي من ناحية وادراك صانع القرار لهذا الواقع من ناحية أخرى، وكلما اقترب ادراكه لهذا الواقع بكل تشابكاته وتعقيداته بالواقع الموضوعي القائم، جاءت سياسته الخارجية اكثر توافقا، وسعى الى استغلاله بشكل إيجابي لتحقيق مصالحه المحددة من المنطلقات الأساسية او الثابت المحددة دون أزمات كبيرة او خسائر ضخمة، ومن هنا فان الاطار الدولي او البيئة الدولية تفرض حدودا اعلى وادنى لمجال حركة الدول، وهي حدود تتسع وتتقلص حسب موقع الدولة على مقياس القدرات الشاملة، وتضع الدراسة مجموعة من التعريفات التي وضعها عدد من الباحثين العرب والأجانب في السياسة الخارجية وهي كما يلي:

- عرفها ناصيف يوسف حتي بأنها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا متنوعة موجهة نحو دول او نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول، كالمنظمات الدولية وحركات التحرير، او نحو قضية معينة"(حتي، ١٩٥٨: ١٥٤-١٥٨).
- عرفها بطرس غالي بأنها "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"(الرمضاني، ١٩٩١: ١٤).
- يرى المشاقبة (١٩٩٨) ان السياسة الخارجية هي "جهد مبذول، على مستوى قطر ما، للتحكم في المحيط الخارجي بحيث يتفق والمصلحة العليا لهذا القطر، أي ان السياسة الخارجية هي

مجهود وطني للتحكم في المحيط الخارجي من خلال تعزيز الإيجابيات وتعظيمها ومحاصرة السلبيات والعمل على تعديلها أو تحاشيها.

- يرى الرفوع (٢٠٠٩) ان السياسة الخارجية هي عبارة عن "جملة من قرارات يتم اختيار انسبها وأكثرها ملائمة لمعالجة حافز خارجي، او تحقيق هدف معين، وعملية اتخاذ القرار بقدر ما هي عملية اختيار البديل المناسب والأكثر عقلانية، فإنها تتأثر بجملة من العوامل، منها العوامل الذاتية المرتبطة بصناع القرار والعوامل الداخلية المرتبطة بالبيئة التي يتواجد فيها صناع القرار، وهناك أيضا العوامل الخارجية التي تجسدها البيئة الخارجية بكل عناصرها ومؤثراتها".
- يرى طشطوش (٢٠١٠: ١٥) ان السياسة الخارجية عبارة عن " برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية وفعالة"(طشطوش، ٢٠١٠).
- يرى العناقرة (٢٠١٠: ٢-١) ان السياسة الخارجية هي "كيفية تعامل الدولة مع الدول والقوى والتكتلات الأخرى بالشكل الذي يحقق لها أكبر درجة من المنافع والمكاسب والمصالح، ويدراً عنها أية أخطار او مضاعفات محتملة".
- الدكتور بلانودا ولتون عرفها بأنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة اتجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية، وللخروج من التعقيد الذي اكتنف بعض مفاهيم السياسة الخارجية سنحاول عرض بعض التعارف للسياسة الخارجية"(الشمي، ٢٠١٥: ٣).

- يرى ادريس (٢٠١٢: ١٢) ان المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية او ما يمكن ان نطلق عليه فن إدارة علاقة الدولة بأخرى، هو "الجهود التي تبذلها تلك الدول للتحكم بالمحيط الخارجي على ان تكون القيادة او صاحبة القرار في السياسة الخارجية محمية من المشاكل الداخلية او الخارجية، آخذة بعين الاعتبار التغيرات الهامة التي تشهدها المجتمعات الدولية، والتي غيرت كثيرا من مفهوم السياسة الخارجية حيث دخل الكثير من الفاعلين فيها، وبرزت مؤثرات جديدة كان لها بصمتها الواضحة ، لا تكاد تخلو سنة من مؤثرات ضخمة تؤثر على السياسة الخارجية كمفهوم وقد تزول بعض المؤثرات أحيانا".

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الاقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعها مركزيا في السياسة العامة، بيد ان اهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة تختلف من وحدة دولية الى اخرى، وتمثل السياسة الخارجية موقعا مركزيا في السياسة العامة للوحدة الدولية في الحالات التالية (امين، ٢٠١٦: ٢١-٢٤):

١. ان تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في اضافة مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الاخرى الى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.
٢. أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، ومن ذلك اتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية اللامنحازة، وذلك من اجل مواجهة نفوذ القوتين العظميتين وحماية استقلال تلك الدول.

٣. أن تلعب السياسة الخارجية دوراً في تأمين المصالح الخارجية، ومن ذلك الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينيات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي او الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الامريكية من خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الامريكية في الخارج.

٤. ان تلعب السياسة الخارجية دوراً في تحقيق التكامل القومي او الاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية الى التركيز على العدو الخارجي او افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي الى التفاف الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي، وهو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الإسرائيلية ازاء العرب في ضمان التكامل القومي للمجتمع الاسرائيلي ووقف نزيف الهجرة المضادة.

٥. ان تلعب السياسة الخارجية دوراً في اعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها او مستوى تطورها الحضاري، ومن ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربية الاسلامي، والدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الكندية في مجال حفظ السلام العالمي.

٦. ان تلعب السياسة الخارجية دوراً سياسياً داخلياً في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وازفاء الشرعية على سلطته الداخلية.

المطلب الثاني: ادوات السياسة الخارجية واهدافها.

تمارس الدول سياساتها الخارجية تجاه المواقف والاحداث الدولية والإقليمية المختلفة، وتختلف كل دولة عن الأخرى من حيث القدرة التفاعلية لسياستها الخارجية بحسب قوة الوسائل

والأدوات التي تستخدمها وتساعدنا على ان يكون لها دوراً فعالاً في الشؤون الدولية والإقليمية، وتختلف هذه الوسائل فمنها ما هو عسكري ومنها الاقتصادي ومنها السياسي.

تعرف الأداة بأنها الوسيلة التي تستخدم لتحقيق هدف معين وتتعدد أدوات السياسة الخارجية، وتتنوع حسب طبيعة العلاقات بين الدول وسياستها المتبادلة اتجاه بعضها البعض، بالإضافة لطبيعة المكانة الدولية للدولة وامكانياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية، يمكن تعريف أدوات السياسة الخارجية اجرائيا وبما يتناسب مع اغراض الدراسة بأنها "الطرق التي تعتمدها وتحدها الدولة او المنظمة للتحكم بالسياسة الخارجية لها بما يتلائم وأهدافها مصالحها الداخلية والخارجية، وهذا يعني ان هناك اختلافا وتباينا في شكل الأدوات وكيفية استخدامها من دولة لأخرى(الهياجنة، ٢٠٠٠: ٤٠١)، وقام الكثير من الباحثين بتقسيم الادوات والوسائل التي تساند وتساعد على القيام بسياسة خارجية ناجحة، حيث يمكن تحديد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول بصفة عامة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ومصالحها في أربع أدوات أساسية وهي كما يلي:

اولا: الادوات الدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية من ادوات السياسة الخارجية التي تساهم بشكل كبير في إنجازها على اكمل وجه، والكثير يخلط بين الاثنتين، فيرى ان الدبلوماسية هي نفسها السياسة الخارجية، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية حيث ان السياسة الخارجية هي تدبير نشاط دولة ما في علاقاتها مع الدول الأخرى او المنظمات والهيكل الدولية الأخرى، او المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الاخرى اما الدبلوماسية فهي اداة تنفيذ السياسة الخارجية(النعيمة، ٢٠٠٩: ٤٣)، وتستخدم

الدول الدبلوماسية لترويج مبادئها وقيمها وافكارها، باعتبارها قوة ناعمة، ودعت الكثير من الاحداث في الآونة الأخيرة وخصوصا بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر(٢٠٠١) الى ضرورة مد الجسور بين الأمم والشعوب المختلفة، وخلق بوابات التفاهم والحوار بينها للتخفيض من حدة التوترات بينها، ويعرف الكاتب الروسي تونكين الدبلوماسية بأنها "النشاط (بما في ذلك مضمون واجراءات واساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة ، العامة او الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية) الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات، وادارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، والممثلات الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية اهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة"، اضافة الى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية، أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية (النعيمي، ٢٠٠٩: ٤٥)، ومع ثورة الاعلام الرقمي وصعود دور شبكات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، أصبحت هذه الشبكات احدى اهم وسائل الدبلوماسية العامة، حيث يستطيع القائم بالدبلوماسية العامة مخاطبة الملايين من الناس عبر هذا الفضاء اللامحدود مباشرة، وهو ما صار يعرف بمصطلح "الدبلوماسية الرقمية"(عبدالعال، ٢٠١٨: ٤).

ثانيا: الادوات الاقتصادية: تعتبر المساعدات الخارجية بشتى أنواعها واشكالها من اهم الادوات التي تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ وتحقيق اهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وكان مفهوم المساعدات الخارجية اكثر وضوحا في النظام الدولي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي

اي في عهد الثنائية القطبية، حيث كانت القوتان الاعظم آنذاك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي تتسابقان على تقديم المساعدات الخارجية على شكل قروض لهذه الدولة او تلك وذلك لضمان انحياز هذه الدول الصغيرة لاحد المعسكرين وابعادها عن المعسكر الآخر(الهياجنة، ٢٠٠٠: ٤٠٢).

تُشكل المساعدات الاقتصادية أثراً بأبعاد سياسية اكثر من الابعاد الاقتصادية الناشئة عنه، وتعتبر الأداة الاقتصادية وسيلة مبطنة لتحقيق الغاية التي تخفى على الكثير، وهي التبعية السياسية لمجموعة من الدول وتوجهها لدولة واحدة، وكان تصمم للتأثير في السلوك الداخلي او الخارجي للدول الاخر هذا واضحا كما ذكرنا سابقا في عهد الثنائية القطبية (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي)، ونادرا ما يكون غاية المساعدات الاقتصادية هي اقتصادية بحتة او إنسانية او أخلاقية، او ان تكون غير مقيدة بشروط الدول المانحة، حيث ينظر اليها الكثير من الدول على انها أداة تصمم للتأثير في السلوك الداخلي او الخارجي للدول الاخرى وتحقيق غايات سياسية، وبخلاف الادوات الاقتصادية الاخرى في السياسة الخارجية مثل العقوبات الاقتصادية او المقاطعة الاقتصادية او المصادرة، فإن المساعدات تهدف للتأثير في سلوك الدول الاخرى او التعديل في هذا السلوك من خلال تقديم الاغراءات بدل فرض العقوبات (Economides، ١٢٤: ٢٠٠١).

تعتبر قوة الدولة أحد أهم الدعائم والركائز التي تُبنى عليها العلاقات الدولية، حيث انها المحرك الأساسي للدور الذي تقوم به الدولة في السياسة الخارجية، وفي إطار علاقاتها مع غيرها بالدول الأخرى من حيث الفاعلية والتأثير، فكلما ازدادت قوة الدولة ازدادت عادةً تبعاً

لذلك فاعليتها وقوة تأثيرها على الساحة الدولية، وتمكنت من تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتأكيداً لذلك تظل القوة هي محور ارتكاز العلاقات الدولية، بغض النظر عن التحكم في زمامها وتطويرها بما يُمكن الدولة من الدفاع عن أمنها القومي ومصالحها وأهدافها المشروعة، دون تَعَدٍ أو انتهاك للحقوق والمصالح الغير المشروعة، بما يعني الخروج على الشرعية الدولية. أو تسخيرها كأداة لفرض الإملاءات والشروط الجائرة وتغيير الأوضاع القائمة بغرض تحقيق أهداف ومصالح غير مشروعة على حساب دولة أو أكثر (أبو جامع، ٢٠١٧).

تزايد اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية بأثر القضايا الاقتصادية وقوة الدولة الاقتصادية على سير سياستها الخارجية، بحيث أصبحت القدرات الاقتصادية تُسَخَّر في سبيل تحقيق الكثير من الأهداف والمصالح التي كانت سابقاً يتم تحقيقها من خلال اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، حيث ان العلاقات الدولية وطرق فرض الهيمنة على الدول الأضعف يكون من خلال ارسال القوات والجيوش، وهذا كان ظاهراً في بداية القرن الماضي، ونشوء الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث كان من اهم أهدافها هو فرض السيطرة والهيمنة على دول العالم المختلفة، لكن في الوقت الحالي تحول الاقتصاد الى أداة بديلة ناجحة، لا تُسببُ خسائر في الأرواح، وتحقق الكثير من الأرباح، بالإضافة الى الأسباب السياسية الكامنة ورائها، وخصوصاً فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية، التي لا تخلو من أهداف مُبطنة لا يعلمها إلا من خطَّ لإرسالها(الحديثي، ٢٠٠٤: ١٥).

يُعد امتلاك الدولة للقدرات الاقتصادية من أهم العوامل الرئيسية التي تمكّن الدولة من التأثير في سياسات الدول الأخرى، ويجعلها تلجأ بموجب هذه القوة إلى استعمال الكثير من

أوراق وأساليب الضغط السياسي والدبلوماسي وفرض الإملاءات والمواقف السياسية على الآخرين من أجل حماية مركزها الاقتصادي المتفوق وتحقيق أهدافها ومصالحها، وقد تلجأ في سبيل ذلك إلى استخدام سياسة الدعم وتقديم القروض والمنح والهبات الاقتصادية لاستمالة الدول التي لا تتمتع بمثل تلك القوة الاقتصادية وجعلها تابعة ومنقادة لها، بحيث تفرض عليها سياسات معينة وتلزمها بتبني مواقف سياسية محددة، تضمن تحقيق رغباتها وغاياتها وأهدافها، وعلى النقيض من ذلك فإن التدهور الاقتصادي الذي يحل بأي دولة يترتب على إثره انكماش حاد في سياستها الخارجية وجعلها غير مؤثرة في الجماعة الدولية، ولذلك فليس من المستغرب أن تعلى الولايات المتحدة الأمريكية صدارة الاقتصاد العالمي، وتنفرد بالمركز الأول اقتصادياً، على النحو الذي مكّنها من فرضها هيمنتها وبسط نفوذها على العالم. وهذا الأمر نفسه يفسر لنا السبب الرئيس من قلق الولايات المتحدة من تطور القدرات الاقتصادية للصين التي جعلتها تحتل المركز الثاني في ترتيب الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة، على النحو الذي فرض الكثير من التحديات والمنافسة الشرسة بين الطرفين في هذا الجانب، حيث اخذت السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية بتطوير عدد من الاجهزة للنهوض بسياسة المساعدات، مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID)^(*)، والتي تتولى مهام السياسة الخارجية تحت ادارة وزارة الخارجية والبيت الابيض، وقد نالت المساعدات جزءا كبيرا من اعمالها، وتسعى هذه المساعدات لتكون هدفا اساسيا لتعزيز الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية(العمر، ٢٠٠٤: ٣٩).

(*) وكالة أمريكية تعمل مع الدول الأخرى كشريك في التنمية، وتشمل برامج التعليم والمياه والتنمية الاقتصادية والطاقة والديمقراطية والحكومة والصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ الأردن،

<https://www.usaid.gov/ar/jordan/our-work>

ثالثاً: الأدوات العسكرية: تعتبر القوة العسكرية وسيلة مهمة من وسائل تحقيق السياسة الخارجية، ونظراً إلى ما يمكن أن يحدثه استخدامها من دمار، فإن من المهم تقييم استخدام هذه الوسيلة بشكل مناسب، وبطرق من شأنها تسهيل مقارنتها بالوسائل غير العسكرية في تحقيق السياسة الخارجية وإدارة شؤون الدولة، والأداة العسكرية لشؤون الدولة تعتبر أكثر الوسائل كلفة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فما تنفقه الدول سنوياً على الجيوش والمؤسسات العسكرية يصل إلى مئات المليارات، في نفس الوقت الذي يتم فيه إنفاق مبالغ ضئيلة نسبياً على الوسائل غير العسكرية في إدارة شؤون الدول كوزارات الخارجية والأمم المتحدة وغيرها، والقوة العسكرية، هي ببساطة وسيلة بديلة متاحة لصناع السياسة الخارجية لكي يحققوا نهايات بعينها. ولكن إذا ما كان على صناع السياسة الخارجية الاختيار بين استخدام القوة العسكرية وبين بدائل أخرى، فإن من الواجب أن يكون لديهم إطار عمل تحليلي من شأنه تسهيل إجراء المقارنة بين الاستخدام الممكن لوسيلة ما في مقابل الوسائل الأخرى المتاحة (صحيفة الاتحاد الاماراتية، ٢٠٠٦: ١١/١٠).

يرى الحضرمي (٢٠١٣: ٥٥) انه وعلى الرغم من سهولة استخدام الأدوات البديلة عن القوة العسكرية في تحقيق اهداف ومطامح السياسة الخارجية للدول، الا ان المهام التي يتم إسنادها الى القوة العسكرية والنتائج المترتبة عليها تجعل منها أكبر وأقوى وسائل وأدوات السياسة الخارجية وأضخمها، حيث أن فشل الأداة الاقتصادية قد يؤدي الى الفقرة والافلاس وسوء الأحوال الاقتصادية، بينما يؤدي فشل القوة العسكرية الى ضياع الدولة بأكملها، وفقدان

القدرة على حماية الموارد، وضعف مقومات حماية المجتمع المدني وأفراده، وبالتالي هذا يعني نهاية الدولة بالمفهوم الاجتماعي والقانوني والواقعي، وفقدان الثقة ما بين افراد المجتمع داخل الدولة وبين الحكومة والمسؤولين.

ترتب على التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة العسكرية وأساليب الحرب والاستراتيجيات العسكرية، قيام الدول بزيادة قواتها العسكرية، وتنويع ترسانتها وأسلحتها مما يتناسب وهذه التطورات ومواكبة الحرب الالكترونية التي تستطيع ان توفر للدولة نظاما فعالا للتحذير ضد الهجوم ورصده وتعقب اتجاهاته وتضليله، كما وتحدد مواقع العدو بدقة كبيرة، وتستطيع من خلالها التحكم بالأسلحة عن بعد، خاصة الصواريخ والطائرات، الا ان المقدرة الدفاعية العسكرية هي اقل تأثيرا من المقدرة الهجومية العسكرية بالنسبة للسياسة الخارجية للدول، فالدولة ذات القوة الهجومية الاكبر هي الاكثر تأثيرا في الوسط الدولي والاكثر تدخلا في قراراته انه وعلى الدول الاضعف، واحيانا تكون وجهة الاستخدام الهجومي للقوة الوصول الى بعض النتائج الاقتصادية التي تهم المصالح القومية للدولة، وهناك دول افلحت من خلال الاستخدام الهجومي للقوة في توسيع رقعة اراضيها وتم هذا التوسع على حساب الدول الاخرى، ومن امثلة ذلك: التوسع الامريكي في اواخر القرن الماضي واولئل القرن الحالي والذي تم على حساب كل من اسبانيا والمكسيك، والتوسع الاسرائيلي على حساب الدول العربية وبخاصة بعد حرب (١٩٦٧)(عبده، ٢٠١٤: ٥١).

تفسح القوة العسكرية المجال للدولة لحماية استقلالها السياسي، وامتلاكها المرونة والخيارات الاوسع في اتخاذها للقرار السياسي في الشؤون الخارجية، وخصوصاً تجاه مصادر التهديد الخارجي وما يواجهها من أخطار أثناء تعاملها مع غيرها من الدول او المؤسسات، بينما يحد غياب تلك القوة من بدائل السياسة الخارجية للدولة في مواجهة التهديدات الخارجية ويحصرها في البدائل الدبلوماسية، مما يؤثر بالسلب على قدرة تلك الدولة على حماية استقلالها السياسي وبالتالي التقليل من مكانة الدولة في النظام الدولي، وهذا يؤدي الى عدم قدرة الدولة على حماية استقلالها السياسي، وبالتالي ضعف سياستها الخارجية والتقليل من مكانتها في المجتمع الدولي(عفيفي، ٢٠١٧).

رابعاً: الادوات الاعلامية: تعني استخدام الدولة لمختلف وسائل وتقنيات الاتصال الدولي في التأثير بالرأي العام الآخر وتوجيهه بما يخدم المصلحة القومية للدولة أو المنظمة، سواء من خلال جذب الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع مشاكلها أو نشر التفرقة في صفوف الدولة الاخرى المعادية والمستهدفة من الحرب الاعلامية أو لتحطيم الروح المعنوية لجيوش الأعداء من خلال نشر الاشاعات أحياناً والاعلان عن الهزائم والخسائر التي يتكبدها جيش العدو، أو زعزعة الاستقرار السياسي داخل هذه الدول من خلال إثارة الأقليات داخلها أو المعارضة مثلاً، وعملية الاتصال الدولي تتألف من أربعة عناصر رئيسة هي(المزاهرة، ٢٠١٣).

١. المرسل: أي الدولة القائمة على بث الرسالة.

٢. الرسالة: أي المادة الدعائية المراد بثها.

٣. الوسط: أي وسيلة نقل المادة الدعائية مثل الإذاعة أو التلفزيون أو السينما أو الانترنت.

٤. المتلقي: وهو الطرف المستهدف بعملية الاتصال.

ولعملية الاتصال الدولي ثلاثة أنماط رئيسة هي (المزاهرة، ٢٠١٣):

- الإعلام الدولي: ويسمى استراتيجية الحقيقة حيث تنطوي الرسالة الإعلامية على مجموعة من الحقائق دون غيرها، بهدف استمالة رأي عام ما نحو التعاطف مع قضية ما مثل إذاعة أفلام تذاع إلى الغرب بهدف إظهار حقيقة الإسلام.
- الدعاية الدولية: وهي تقديم وسائل تنطوي على حقائق وأكاذيب وكلما استطاعت الدولة أن تظهر الأكاذيب على أنها حقائق كلما كانت مادتها الدعائية ناجحة مثل الأفلام المنتجة أمريكياً لتشويه النازية وخاصة ما تعلق بقضية الهولوكوست.
- الحرب النفسية: يكثر استخدامها أثناء شن الحروب، والذي يستهدف بالأساس تحطيم الروح المعنوية للدول المعادية مثل حديث الأمريكيين عن استراتيجية الصدمة والرعب قبيل الغزو الأمريكي للعراق.

يعد الاعلام من الوسائل المهمة في تنفيذ السياسة الخارجية للوحدات السياسية الدولية في العصر الراهن، سواء من حيث كثافة الاستخدام او من حيث تنوع الأساليب اذ ان انتشار الاقمار الصناعية والانترنت سهل من استخدام هذه الوسائل ومنحها زخماً غير مسبوق وبوتيرة متصاعدة ، فلم يجد صناع القرار او صناع الرأي صعوبة في بث رسائلهم الدعائية في ارجاء الكرة الأرضية بكل سهولة وبأقل وقت ممكن، وافر جهد وتكلفة، وأضحت رسائلهم لا تدخل وحدات اتخاذ القرار فحسب، بل تدخل كل بيت أيضاً لتستميل الرأي العام وبدون عناء، واذا كانت الوحدة السياسية تجتهد في ايصال قيمها ورؤاها لمواطني الدول الاخرى، من خلال الاذاعات الموجهة او المراكز الثقافية المنتشرة في البلدان الاخرى او المجلات والصحف، الا أنها اليوم اضحت

تخاطب جمهور وصناع القرار بشكل مباشر، وازاء ذلك فإن عموم الوحدات السياسية الدولية، تستخدم وسائل الاعلام في التأثير بنسب متفاوتة، تبعاً لقدراتها التقنية والعلمية، وبما يتسق مع طموحاتها واهدافها ونوعية الدول المستهدفة(الدليمي، ٢٠١٦: ٢٦١)، فقد اكدت العديد من الدراسات والبحوث ان تعرض الانسان لوسائل الاعلام يترك اثرا واضحا على سلوكه الفردي والاجتماعي، فالوحدات السياسية الدولية وعبر وسائلها الإعلامية، تعهد الى احداث تأثيرات في صناعات القرار وصناعات الرأي والدول المستهدفة، وبما يتوافق مع اهداف السياسة الخارجية للدولة المرسله، كما ان استخدامات وسائل الاعلام في تنفيذ السياسة الخارجية توسعت وازدادت اهميتها مع اطلالة الألفية الثالثة، ولا يرجع ذلك في اعتقدنا الى ثورتي الاتصال والمعلومات حسب، بل أيضا بسبب اهمية الرأي العام في السياسة الخارجية للدول، وبالتالي اتساع الشعوب في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وكل ذلك جعل أنظار صناعات القرار في الدول المختلفة تتجه صوب الافراد في الدول الاخرى للتأثير في قيمهم وآرائهم واستمالتهم لدعم اهداف السياسة الخارجية والمساهمة في تنفيذها(الدليمي، ٢٠١٦: ٢٥٧)، وفي هذا الصدد نرى أيضا أن صناعات القرار في الدول المتلقية، ومهما كانت علاقتهم بشعوبهم يتأثرون وبنسب متباينة بالاعلام الأجنبي أيضا كبقية مواطنيهم، وهذا ما يحملهم أيضا على انتهاج سياسة خارجية تنسجم مع اهداف الدولة الموجهة، إذ تستخدم الدول العظمى والكبرى هذه الوسائل للتأثير في صناعات القرار والرأي العام في مجتمع الدول النامية، ترويجاً لسياساتها ومخططاتها، وذلك من خلال مؤسسات تم تأسيسها لأغراض إعلامية، ويتم وضع الأهداف والأسس التي تعتمد عليها هذه المؤسسات في نشر ما تريد هذه الدول نشره، وتقوم بدعمها بشتى الوسائل المالية والفنية، وحتى السياسية، وتستخدم

نفوذها لكي تبقى على هذه المؤسسات تنفت اخبارها التي تسعى الى ايصالها وتحقيق أهدافها من خلالها الى دول ومجتمعات معينة من خلال الضغط على الدول المستهدفة لعرض منتجات هذه المؤسسات على شعوبها او حتى الضغط على صناع القرار بتبني هذه المؤسسات ودعمها (العيثاوي، ٢٠١٤).

تعد وسائل الاعلام ابرز ادوات الدبلوماسية العامة، فقد دأبت دوائر الدبلوماسية العامة في الدول الكبيرة على استخدام وسائل الاعلام التقليدية كالتلفزيون والاذاعة والاعلام المطبوع ثم الاعلام الالكتروني، كأدوات تقليدية للدبلوماسية العامة، فقد أنشأت الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال قنوات اعلامية كقناة الحرة بلغاتها المختلفة وصوت امريكا الذي انتشر واسعا في دول العالم قبل انتشار الانترنت بشكله الحالي، وكذلك إذاعة "سوا" التي تستهدف الجمهور المحلي في الدول العربية، هذه الادوات وغيرها كان الهدف الأساسي منها مخاطبة الجماهير في الشرق الاوسط بشكل مباشر وبعض دول العالم الاسلامي، كل حسب لغته وثقافته، لنشر الثقافة الامريكية بين الشعوب وتحسين صورة الدولة المتضررة نتيجة سياساتها تجاه المنطقة، غير ان التطور المستمر في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي احدث تغييرا حقيقيا ليس فقط على مستوى الافراد، بل ايضا على مستوى الدول والجماعات، في مجال الاعلام الرقمي وظهور وسائل التواصل الاجتماعي فرض تحديا جديدا أمام الدول، فبات من الضروري تطوير الوسائل التقليدية في اعلام الدبلوماسية العامة واستخدام المزايا الكبيرة التي منحها الاعلام الرقمي للدول وحكوماتها، وخصوصا الدوائر الدبلوماسية لتطوير اشكال وانماط جديدة من الدبلوماسية (عبدالعال، ٢٠١٨ : ٨).

خامساً: الأدوات الاستخباراتية: يقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس، وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها (السليمي، ١٩٩٧: ٢١٩).

ذكر (Keegan، ٢٠٠٤) ان الوسيلة الاستخباراتية كأحدى أدوات السياسة الخارجية تعني قدرة الدولة على جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها التي تتعلق بالمصالح، وتؤثر على أهداف هذه الدولة، وقد تتعدى عمليات الاستطلاع والتنصت والتجسس لتصل الى تنفيذ مخططات الاغتيال والخطف والتخطيط لتوريث الدول بأحداث تقوم باستخدامها او حتى التهريب والتجارة في السلاح، وقد تتعدى الى ابرام صفقات أمنية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية، وتسمى الأداة الاستخباراتية أحيانا بمصطلح الاستخبارات الأجنبية او الاستراتيجية، ويرى (Fidan، ١٣: ١٩٩٩) انها تختص بالحصول على المعلومات المتعلقة بالقدرات او النوايا او الأنشطة للحكومات الأجنبية او عناصر منها، او المنظمات الأجنبية او اشخاص يتبعون لهذه الهياكل التي ذكرناها، ويشمل الامن القومي والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجهة المستهدفة، ويُعتبر هذا النوع من الاستخبارات من الأهم والأوسع وتشتمل وظيفتهم القيام بدعم الدبلوماسيين المنتشرين في الدول المستهدفة بالمعلومات اللازمة، او تزويد صنّاع القرار في مجال السياسة الخارجية، وهذه هي المهمة الرئيسية لها، وتشمل ايضاً التحذير من التطورات التي تحدث في الدول الأخرى التي يمكن ان تؤثر على الدولة

التي تتبع لها القوة الاستخباراتية، ومثل هذه التحذيرات المُسبقة تُعطي صنّاع القرار السياسي الوقت المناسب لوضع إطار مُناسب للقرار الذي يتم اتخاذه، لتجنب النزاعات بين الدول في بعض الاحيان، وباختصار تشمل وظيفة الأداة الاستخباراتية في مجال السياسة الخارجية جمع وتحليل ونشر المعلومات حول الظروف العالمية والتهديدات المُحتملة لأمن الدولة، ثم استناداً لهذه المعلومات تقوم هذه الأداة بالتخطيط الى جانب مؤسسات أخرى للمساعدة في حماية الدولة من الخطر الذي قد تتعرض له سواءً أكان لها ام لأشخاص او مؤسسات تنتمي لها.

تعتبر الاداة الاستخباراتية من اقل ادوات ادارة السياسة الخارجية للدول وذلك لما تنطوي عليه من سرية في نقل المعلومات والتعامل معها.

سادسا: الادوات التكنولوجية: تشمل الادوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية والموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح تلك الادوات ما بين مجرد التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية الى توظيف الاقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الاخرين، وظهر في العصر الحديث مصطلح الدبلوماسية الرقمية، وهي تسخير الانترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة وادواتها، للتواصل مع جمهور خارجي ويهدف لخلق بيئة عكسية للسياسة الخارجية لبلد ما، وادركت الدول التي تمتلك سياسات خارجية نشطة أهمية دمج الدبلوماسية الرقمية في عملية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية، حيث تساهم في تمكين الدول من إيصال ما ترنو اليه من اهداف ومعلومات الى الجمهور الخارجي بأقل التكاليف والوقت والجهد، وتشجع الدول النشطة في الشأن الدولي دبلوماسيتها على استخدام وسائل الاعلام

والتواصل الاجتماعي الالكترونية كجزء أساسي من عملهم، باعتبار ان فوائد استخدامها تتجاوز مخاطرها، وانها منتهى للانخراط في المناقشات حول العالم، نظرا للأعداد الهائلة من المستخدمين الذين يمكن التأثير عليهم من خلال المعلومات التي تقوم الدول والدبلوماسية بنشرها، وتصل الى تخصيص فريق معين في الدوائر الدبلوماسية للاطلاع على الوسيلة التكنولوجية المناسبة والتي يرتادها اكبر عدد ممكن من المجتمع المستهدف، وهذا ما قامت به دولة الكيان الصهيوني الغاصب في ان خصصت رجل عسكري اعلامي وتأسيس صفحة تحمل اسمه (افياخي اذري) حيث وصل متابعيه الى الملايين وغالبيتهم من الدول العربية(الرويتع، ٢٠١٣).

الموارد الطبيعية: يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة، والتي تكون هبة خالصة من هبات الله عز وجل، وليس للإنسان دور في وجودها كالموارد والاراضي الزراعية والغابات وما تحتويه الارض في باطنها من معادن وما تظهره من اشجار، وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ومن أمثلة هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي الى بعض الدول الغربية سنة (١٩٧٣)، وعرض الرئيس السادات بتحويل مياه النيل الى اسرائيل سنة (١٩٨٠) (السليمي، ١٩٩٧: ٢٢٢)، والموارد الطبيعية من العوامل التي تؤثر وبشكل كبير في صنع قرارات السياسة الخارجية لأية دولة، فالأمن القومي لأي دولة يتحقق ويكون أقوى في حال توافر ووفرة الموارد الطبيعية، ووجودها ويساعد الدولة على اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي والذي يدعم موقف الدولة في كثير من القرارات التي يتخذها داخلياً وخارجياً، وتساعد في تحقيق أوراق ضغط اقتصادية من خلال تقديمها للمعونات والمنح، واستغناءها عن استغلالها من دول أخرى(الشيمي، ٢٠١٥: ١٦٨).

المبحث الثاني: عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني

تشتمل عملية اتخاذ القرارات الخارجية على كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد في النهاية حركة الدول وتعين الاطار الذاتي الذي تضعه لنفسها وتبني عليه تصرفاتها الدولية، ذلك ان كل طرف يتولى تفسير الموقف وتحديد ملامحه من واقع صلته بالأطراف الاخرى في ذلك الموقف، وتحدد عملية صنع القرار السياسي لأي دولة بمجموعة من العناصر تؤثر بشكل معين على هذه العملية فتتغير تبعاً لها، وصانعي القرار السياسي اول ما يقومون به الاخذ بعين الاعتبار تلك المحددات لما لها من اثار سلبية تعود عليها في حال اتخاذ القرار بشكل غير مدروس بناء على تلك المحددات والعناصر.

لا تختلف الدولة الأردنية كثيراً عن باقي الدول، فسياستها الخارجية وعملية صنع القرار السياسي محددها وضوابطها منها ما هو داخلي كتأثير الديموغرافيا والأوضاع الاقتصادية السيئة لكل من الحكومة والشعب، ومنها ما قد يكون خارجياً كالصراعات العربية التي زادت بعد عام(٢٠١٠) وخصوصاً تلك الصراعات الداخلية التي نتجت عن الربيع العربي، والذي وُجد حركات نزوح كبيرة قدمت من سوريا ومن ليبيا واليمن، كذلك الحرب العراقية، ومن هذا المنطلق سنقوم بهذا المبحث بدراسة عملية صنع القرار السياسي الأردني من ناحية الكيفية والمحددات والمراحل.

المطلب الاول: محددات السياسة الخارجية الاردنية.

تتمتع لسياسية الخارجية الأردنية بالتوسط والاعتدال ومحاظتها على القيم والمبادئ الأساسية التي دأبت على انتهاجها دوماً، إلا أنها كغيرها من باقي الدول تأثرت سياستها الخارجية بكثير من المحددات والعوامل، هنالك عناصر أساسية مهمة حددت السياسة الخارجية الاردنية، وهي كما يلي (محافظة، ٢٠٠٨):

أولاً: الموقع الجغرافي للأردن: أو ما يسمى الموقع الاستراتيجي، فالأردن هو الجزء الجنوبي من سورية الطبيعية ولذلك كان التطلع إلى قيام الوحدة الوطنية وحدة الاقطار السورية وهذا كان عنصراً أساسياً ربما و لا زال وان كان تأثيره ضعيفاً ولكن له تأثيره في السياسة الخارجية الأردنية، والأردن، أيضاً، بموقعه الجغرافي يقع بين قوى عربية قوية، السعودية في الجنوب والعراق في الشرق وسورية في الشمال، وهذه الدول لها أهمية كبيرة وهو فوق ذلك محاذ لفلسطين التي كانت ومنذ مطلع هذا القرن وقبل قيام الدولة الاردنية مقرر مصيرها أن تكون وطناً قومياً لليهود في فلسطين، ولذلك وجود الاردن على معظم الحدود الشرقية لفلسطين له أهمية كبيرة في سياسته الخارجية، والموقع الجغرافي هو العنصر الأول من العناصر الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية، كان قبل قيام دولة إسرائيل وحتى بعد قيامها والكيان الأردني انشأ كما تعلمون مثل كل الكيانات الموجودة في المنطقة على يد الدول الاستعمارية التي سيطرت على هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، واقتسمت مناطق نفوذ فيها، فجعلت سورية ولبنان لفرنسا وفلسطين

وشرق الاردن والعراق لبريطانيا، والأخيرة أرادت بوجود الكيان الأردني أن يكون دولة واقية لفلسطين حيث ستقيم فيها الوطن القومي اليهودي.

ولا يكاد يختلف دارسو النظم السياسية على اعتبار المحيط الجغرافي أحد المتغيرات البيئية التي تؤثر في النظام السياسي، لذلك لا يمكن إنكار الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار، وتأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة خصائص البيئة الجغرافيا المؤثرة في السياسة الخارجية وتتفاوت درجة التأثير للقيمة الفعلية لهذا الموقع والتي تتغير قيمتها نتيجة لتغير العوامل والظروف، فمثلا تبعا بعد شق قناة السويس اكتسبت مواقع في العالم قيمة أكبر مما كانت عليه، وفقدت مواقع أخرى الكثير من قيمتها(الهزايمة، ١٩٩٩: ٥١).

ان العامل الجيوسياسي يلعب دورا مهما في السياسة الخارجية للأردن من حيث العلاقات التجارية مع الأقطار المجاورة، كما أن لتجارة الترانزيت عبر الأردن إلى هذه الأقطار أهمية كبيرة في دعم اقتصادياته، وبالإضافة لذلك فإن موقعه الجغرافي جعله في قلب الصراع العربي-الإسرائيلي، ومن ثم تحمله الآثار الناتجة عن احتلال فلسطين وانتج عنه من تداعيات بشكل لم تتعرض له أية دولة عربية أخرى، حتى أصبحت القضية الفلسطينية قضيته الداخلية والخارجية الأولى، وأصبح التعامل على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والعسكرية، تعاملًا يمكن فصله عن الشأن الأردني العام(الثبيات، ٢٠١٠: ٧٦).

ثانيا: الموارد البشرية(السكان): وهو عنصر مهم بالنسبة للأردن، الشحيح بموارده البشرية، وكان تأثيرها ضعيفاً في السياسة الخارجية الاردنية في عهد الامارة، ولكنها بعد وحدة الضفتين، جاءنا

عنصر جديد اسميناه التركيبة السكانية للأردن بوجود الشعب الفلسطيني والشعب الأردني الموجود أصلاً وهذه التركيبة كان ولا يزال لها تأثير كبير في السياسة الخارجية الأردنية.

ومن ناحية أخرى يعاني الأردن من سوء في التوزيع الجغرافي للسكان حيث تتركز الغالبية العظمى من المواطنين في المدن وخصوصاً عمان واربد، وهذا بسبب الهجرات الداخلية نحو السوق والعمل والدراسة وتوفر أسباب المعيشة المناسبة، والملاحظ أن الغالبية من سكان الأردن هم من العرب، حيث يشكلون (٩٨ %) من السكان، ولذا فإن اللغة العربية هي السائدة هي اللغة العربية بالدرجة الأولى ثم تليها اللغة الإنجليزية وحسب الديانة أما ما تبقى وهو (٢ %)، فهم أقلية من الأكراد والشركس والشيشان والأرمن، وحسب الديانة، ينقسم السكان إلى فئتين رئيسيتين: المسلمون السنة ويبلغون (٩٢ %) والمسيحيون من مختلف المذاهب والطوائف (٨ %)، ولعبت هذه الميزات السكانية من التقسيم الشرائحي والتوزيع الجغرافي والطائفي دوراً كبيراً في الضغط على صانع القرار الأردني في مختلف قراراته الخارجية، وخصوصاً أوقات الأزمات، كما هو الحال في أزمة الخليج الثانية. ولقد كان الخطاب السياسي يركز على الوحدة الوطنية الداخلية المتمثلة في البناء السكاني شرائحه، ولذا كان الملك حسين دائماً عبارة من شتى الأصول والمنابت، وهذه الفلسفة في الخطاب السياسي تكررت كثيراً في حرب الخليج الثانية بهدف الحفاظ على التوازن القائم بين الشريحتين الأهم وهما الفلسطينيون والأردنيون بسبب وجود بعض المنشقين الذين يراهنون على الحصان الخاسر عند الإفراط في الحديث عن ازدواجية الولاء لدى الشريحة الأردنية من أصل فلسطيني (قطيشات، ٢٠٠٩: ٧٠-٧١).

ولقد جلب الفلسطينيون المهجرون من الأراضي المحتلة خبراتهم العلمية والمهنية، وساهموا في تطوير المجتمع الأردني الذي تميز في بداياته بطابعه البدوي بما يصاحبه من قيم وسلوكيات. وبينما شكل أولئك الفلسطينيون قوام المجتمع الأردني في مجالات التعليم والصحة والخدمات، شكل الأردنيون (الضفة الشرقية) قوام المؤسسة العسكرية والسياسية، وهذا لا يعني تصنيفا صارما للقطاعات بل يوجد فلسطينيون في المجالات السياسية بما فيها رئاسة الحكومة والبرلمان، وظلت الضفة الغربية بما تضمنته من مقدسات إسلامية محط اهتمام الأردنيين، الى ان جاء قرار فك الارتباط الأردني عن الضفة الغربية عام (١٩٨٨) (شليبي، ٢٠٠٧: ١٢٩)، ويمكن حسب تقسيم جوبسر ان نقسم الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الأردنية الى خمسة قطاعات وهي كما يلي (Gubser، ٩٢: ١٩٨٨):

١. من هاجر قبل عام (١٩٤٨)، وهم الأكثر ارتباطا بالهوية الأردنية.
٢. من تهجروا في عام (١٩٤٨) وكانوا يمتلكون خبرات عملية وتعليمية، وبرزوا في المناصب الحساسة في الدولة الأردنية.
٣. فلسطينيو عام (١٩٦٧) وهم من بقوا في الأراضي المحتلة من فلسطين ويحملون الجنسية الأردنية ويقدر عددهم بـ (٨٥٠) ألف نسمة، وولائهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من حملهم للجنسية الأردنية.
٤. من هاجروا عام (١٩٦٧) واغلبيتهم تعيش في المخيمات الفلسطينية في الأردن، كان لهم بعض الأنشطة السياسية وخصوصا في احداث أيلول عام (١٩٧٠)، وبعد ذلك اندمجوا في النسيج

٥. الاجتماعي الأردني، ويمتلكون الكثير من المصالح الاقتصادية مما زاد من التقارب بينهم وبين النظام السياسي المتمثل بجلالة المغفور له بإذن الله تعالى الملك الحسين بن طلال.

٦. ابناء المخيمات الفلسطينية وهم عبارة عن مزيج ممن هاجروا عام (١٩٤٨) و عام (١٩٦٧)، وهم أكثر معاناة و اقل اندماجاً في القطاعات الاجتماعية والسياسية الأردنية.

ثالثاً: الموارد الاقتصادية: ويقصد به الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، حيث تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة، والمعادن، والموارد الزراعية، والتي توفر الأساس المادي للنمو الاقتصادي للدولة، بحيث يمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، فهذا يؤدي بالدولة للدخول في سياسات التسليح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، وتتأثر هذه المجالات الى حد كبير بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والطبيعية، كما ان افتقار الدولة للموارد الطبيعية كان السب وراء نشوب العديد من الحروب الدولية، فالأردن شحيح بموارد الاقتصادية وهذا له دوره، وهو بحاجة دوماً للمساعدة من الخارج، وهو حتى هذه الساعة يتلقى المساعدات من الخارج باستمرار ودون انقطاع، هذا عامل مهم في تكوين وصياغة سياسته الخارجية، والأردن دولة فقيرة في الموارد الطبيعية فهي لا تملك إمكانيات اقتصادية تمكنها من ضمان امنها الاقتصادي مستقبلاً، فخصائص الاقتصاد الأردني تجعله مرتبطاً بالاقتصاديات الإقليمية الى درجة عالية جداً، حيث يفتقر الى اهم مورد طبيعي وهو النفط، مما يؤدي الى افتقاره الى ميزة عامة في مجال الاقتصاد، وتقتصر الموارد الطبيعية في الأردن على الفوسفات والبوتاس والغاز الطبيعي والإنتاج الزراعي(الهزايمة، ١٩٩٩: ٨٤)، وساهمت المساعدات الخارجية التي تلقاها الأردن من الدول العربية وخاصة دول الخليج النفطية دور مهم في تنمية اقتصاده وزيادة الإنتاج ورفع مستوى

معيشة المواطن الأردني، بالإضافة الى القروض والمساعدات الأجنبية التي زادت بعد عام (٢٠١٢) إثر حركة اللجوء السوري الى الأراضي الأردنية وتكبد الأردن خسائر كثيرة مقابل استقبالهم، حيث لم تغطي المساعدات التي تلقاها مقدار التكلفة الحقيقية لاستقبالهم (قطيشات، ٢٠٠٩: ٧٢).

شكل ضعف الاقتصاد الأردني عامل ضغط كبير على عملية صنع القرار السياسي الأردني وخصوصا في الشؤون الخارجية وحيال الازمات العربية المختلفة، حيث قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة ومشكلة المياه وصغر مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وضعف السوق المحلي، بالإضافة الى المشاكل التي حدثت في دول الجوار، وحالة عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية في الآونة الأخيرة، فالقرار السياسي الأردني يجب ان يوازن ف هذه الحالة بين متطلباته الداخلية وما تمليه عليه الظروف الإقليمية، كل ذلك أدى الى ان يكون الاقتصاد الأردني تابعا لمؤثرات خارجية، حيث ترتب على ذلك ارتباط سياستها بسياسات الدول المنتجة كنتيجة لعدم الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي، مما حدا بالأردن الى التقارب مع أسواق الدول الرأسمالية لضمان تدفق المواد الغذائية والصناعية، فترتب على ذلك الحاجة الى المزيد من القروض والمساعدات لإنجاز خطط التنمية الاقتصادية (الهزايمة، ١٩٩٩: ٨٩)، ويجد الأردن بسبب الظروف الاقتصادية للدولة بشكل عام وللمواطن الأردني بشكل خاص في مأزق كبير حيث زادت الضغوطات الشعبية في الآونة الأخيرة على الحكومات للقيام بعمليات الإصلاح ومحاربة الفساد، وعدم رفع الأسعار وكان اخرها في شهر تموز (٢٠١٨) عندما دعت النقابات المهنية الى

الاضراب اعتراضا على قانون ضريبة الدخل، حيث أطاحت تلك المظاهرات بحكومة هاني الملقى.

تأثر الاقتصاد الأردني بشكل كبير بالصراعات السياسية المجاورة له، وخصوصا من جهتي العراق وسوريا، وقد أثر المالي الإجمالي لنزوح النازحين السوريين على الاقتصاد الوطني الاردني خلال العامين (٢٠١٢-٢٠١١) بنحو (١٠٠,٠٠٠.٥٩٠) مليون دينار أردني وتشكل نحو (٣%) من الناتج الاجمالي للمملكة، وأن الكلف الإجمالية تتوزع على مستويين الأول هو القطاعات والثاني المستوى الكلي للاقتصاد وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل، وقد تبين أن عدد النازحين السوريين ما يزيد عن مليون نازح سوري تركز (٢٠%) منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من (٨٠%) منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته (٣%) من عدد السكان، وتصل كلفة استضافة النازح الواحد تصل حوالي (٢٥٠٠) دينار سنويا و أن تكلفة النازحين خلال العام (٢٠١٢) بلغت (٤٤٩,٩٠٢) مليون دينار، فيما قدرت الكلفة خلال العام (٢٠١١) بحوالي (١٤٠,٢٨) مليون دينار، وقد استمر الدور الإنساني الذي قدمه الأردن على مدى العقود السابقة في احتضانها للنازحين بدءا من نزوح الفلسطينيين، مرورا باستقبال الأشقاء العراقيين، وأخيرا استقبال النازحين السوريين بسبب الاضطرابات التي تشهدها سورية، كما أن النمو السكاني الطارئ تسبب بضغط على البنية التحتية، والمرافق العامة، خاصة في قطاع التعليم، والنقل، والطاقة، والمياه، وغيرها. حيث قدّرت كلف القطاع الصناعي نحو (١٦٣,٩) مليون أنفقت على التعليم والصحة والطاقة والحماية

والأمن والبنية التحتية والمياه، وأن استضافة الإخوة السوريين تمت رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المملكة، وأن الأردن لم يتخلى عن دوره الإنساني، الذي يتحمله تأكيدا لالتزامه بالعمل العربي المشترك، ضمن الإطار العربي والاقلاقي والاجتماعي، واستقبال النازحين شكل تحديا اقتصاديا كبيرا بالنسبة للأردن، الذي لم يتعافى بعد من تبعات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم وبالمنطقة نهاية العام (٢٠٠٨)(الوزني، ٢٠١٢).

رابعاً: القوة العسكرية: أضحت القوة العسكرية أبرز مقومات القوة الداخلية والعامل الحاسم في تحقيق أهداف وغايات السياسة الخارجية للدول الكبرى، وقد ساعد ظهور علم العلاقات الدولية مطلع القرن المنصرم، وتبلور النظريات الواقعية التي ما برحت تؤكد على أن الدولة هي الفاعل الرئيسي الوحيد في العلاقات الدولية، وظلت القوة العسكرية تنصدر أدوات السياسة الخارجية للدول ووسائلها لتحقيق أهدافها وغاياتها، وهي محور وأساس القوة الشاملة للدولة، وآليتها المثلى والاكثر تأثيراً في حسم الصراعات (عبد الفتاح، ٢٠٠٨).

يجد الأردن نفسه في مواجهة اخطار عديدة خارجية وداخلية، فهو بلد محاط بدول كلها أقوى منه اقتصاديا وعسكريا وبشرياً، وهو موجود في منطقة مشحونة بالصراع والتوتر، ويجاور فلسطين، البلد الذي لا يزال يرزح تحت نيران الاستعمار الصهيوني، ويتوسط بدان ظلت تمزقها الصراعات الأيديولوجية والمنافسة على الإقليم وطموحات مختلفة أخرى، ويواجه مقتضيات الاستقرار الداخلي بفعل تركيبته البشرية المتنوعة، لذلك حاولت الأردن انشاء قوة عسكرية منذ نشأتها تستطيع حفظ الامن الداخلي واستقراره والمحافظة على النظام، ومنع الاعتداء الخارجي عليها، فهو بلد منكشف للأخطار الخارجية وهش اما التحديات الداخلية، وصغر مساحته التي

حرمته من العمق الاستراتيجي أدى الى تعليق خيارات صاحب القرار السياسي فليس لديه خيارات كبيرة لإنجاح أي تحرك عسكري كبير، بالإضافة الى الضعف النسبي للقدره العسكريه من ناحية التسليح قياسا بالدول المحيطة(الهزيمة، ١٩٩٩: ٥٠-٥١)، كما ان محدودية نوع الأسلحة المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية الأردنية يؤدي الى خضوع قرار توسيع وتحديث الجيش الأردني الى الجهة المصدرة، كما ان من يتحكمون بسوق السلاح العالمي، يتحكمون في نوعية وكمية ودرجة حداثة السلاح الذي يقدمونه للمؤسسات العربية بما فيها الأردنية، لاعتبارات امنية تتعلق بإسرائيل التي تفوق قدراتها العسكرية التقليدية والشاملة الدول العربية مجتمعة(الهزيمة، ١٩٩٩: ١٠٣).

المطلب الثاني: مراحل عملية رسم وصنع السياسة الخارجية الأردنية:

سببت التطورات الأخيرة في النظام السياسي الدولي وخصوصا في بداية القرن الحالي بتعقيد العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، وخاصة منذ الحرب العالمية الأولى، فقد حدثت تطورات عديدة وخطيرة غيرت من خصائص النظام الدولي، ومن هذه التطورات زيادة عدد الدول الأعضاء في النظام الدولي، والتي زادت بعد القضاء على ظاهرة الاستعمار التقليدي، وقد أدى ظهور هذه الدول إلى تغيير المعادلة السياسية الدولية، وأصبح لهذه الوحدات السياسية الجديدة تأثير ظاهر في القرارات التي تتخذ داخل النظام، ولم تعد الدول الكبرى هي الوحيدة المتحكمة في اتجاهات حركة السياسة الدولية. كما ساعد استقلال هذه الدول في قدرتها على اتخاذ قراراتها بنفسها، بعد أن كانت الدول الكبرى تنفرد بهذا الحق، وفي

الوقت نفسه، بدأ متخذو القرارات في الدول الكبرى يعطون أهمية ولو بسيطة للدول الصغرى، عند اتخاذهم قراراتهم، وخاصة إذا كانت هذه القرارات تمس بمصالح تلك الدول، وتعرف عملية اتخاذ القرار على أنها مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين، أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة (سليم، ٢٠٠١: ٣٢٥).

تبدأ عملية اتخاذ القرار السياسي في أي دولة بحدوث مشكلة أو استحداث قضية ما أو موقف سياسي معين ترتبط به الدولة بشكل ما وخصوصا في الشؤون الخارجية، مما يحفز هذه الدولة على البدء بالتخطيط لعملية صنع القرار للقيام بحل هذه المشكلة، وتتركز هذه المشاكل أو المواقف غالبا في الشؤون الخارجية كقضايا الامن القومي ودعم الكيان الإقليمي والسعي الى زيادة القوة القومية أو الإقليمية، أو قد تتعلق بقضايا ومشاكل اقتصادية أو ايدولوجية تتعلق وترتبط بها الدولة وتؤثر أو تتأثر بها، وقد يحفز صانع القرار على عملية صنع القرار من خلال ضغوطات خارجية لإبداء موقفه حيالها، وتتم من خلال ضغط الدول الكبرى ذات القوة والنفوذ على الدول الأضعف، لاستغلال موقفها لصالحها(الكفارنة، ٢٠٠٩: ١٨).

تبدأ عملية صنع القرار من خلال جمع المعلومات المختلفة من مصادرها، وتحدد هذه المعلومات مدى صحة أو خطأ القرار الذي يخطط لاتخاذ من قبل صانع القرار السياسي، وهنا لا بد من ان يقوم صانه القرار بادراك مدى تحقيق هذه القرار لأهدافه ومطابقتها لمبادئه العامة سواء السياسية أو الدينية أو غيرها، وعملية الادراك هي ثاني خطوات عملية صنع القرار بعد جمع المعلومات، ويتحصل لدى صانع القرار رؤية حول المشكلة أو الموقف ومعرفة مدى

تشكيلها تحدياً لأهدافه لينتقل بعدها الى مرحلة تعريف الموقف، وتعتمد على مدى الإدراك الذي حصل عليه حول الموقف، من خلال دراستها وتحليلها وبيان مدى تأثيرها على المصالح العامة للدولة او على مصالح خاصة معينة داخل او خارج الدولة لها او لرعاياها، وتتم عملية التحليل هذه من خلال تفسير المعلومات الواردة اليه لوضع تصور ذاتي لصانع القرار حول الموقف او المشكلة، ومدى ادراكه لها، وقبل ان يقوم صانع القرار بالبدء بعملية اتخاذ القرار النهائي لا بد من ان يقوم بالبحث عن البدائل المناسبة التي يخفيها أحيانا غموض الموقف وعدم توافر المعلومات الكافية وكذلك المعتقدات والخصائص والمبادئ الشخصية لصانع القرار نفسه التي تجعله يركز في عدد محصور من البدائل، وبعد تحديد البدائل تتم مقارنة نتائج كل منها مع الآخر ومقارنتها بما يتحقق مع المصلحة العامة للدولة، وتحديد الأطراف التي ستتأثر بشكل سلبي او إيجابي ومدى الخطورة التي ستتحقق، والمشاكل التي قد تحدث بعد تنفيذ القرار، وكيفية معالجتها، ووضع احتمالات النجاح والفشل في تنفيذ القرار والتبعات في حال فشله، وقد يصعب على صانع القرار تحديد النتائج الناجمة عن القرار والتي قد لا تتضح الا بعد تنفيذ القرار، وتعتبر عملية تنفيذ القرار هي نتاج الخطوات السابقة، والانتقال من المرحلة النظرية الى المرحلة العملية، وتتم عملية تنفيذ القرار على الاغلب من خلال أدوات السياسية الخارجية التي ذكرناها سابقا، كالأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية والعسكرية والدعائية، وبعد تنفيذ القرار والاطلاع على نتائجه يجب ان يتولد لدى صانع القرار ردة فعل استرجاعية لأخذ الاحتياطات اللازمة في الحال القيام بعملية صنع قرار مشابه لاحقا(الكفارنة، ٢٠٠٩: ١٨-٢٠).

تمر عملية صنع القرار السياسي في الأردن بمراحل مشابهة للمراحل التي قمنا بذكرها سابقاً، ويمتاز الأردن بتبني سياسة خارجية حذرة وخصوصاً في عملية صنع القرار فيما يخص بالقضايا الإقليمية والدولية، وتؤثر فيه كثير من العوامل منها ما هو داخلي كالوضع الأمني والسياسي والاقتصادي، ومحدودية الموارد المتاحة له، وضعف إمكانياته، مما يشكل على الاغلب عائقاً في اتخاذ القرار المناسب، ومنها ما هو خارجي تركزت في الآونة الأخيرة في المحيط العربي للأردن كالقضية الفلسطينية والغزو الأمريكي على العراق، والحرب السورية واليمنية، كذلك النزاعات الدولية السياسية والتعارض في المصالح بين الدول، ولكون ان الأردن ينتمي الى دول العالم الثالث من حيث الإمكانيات وتشكيل المؤسسات لديه فإن على الاغلب من يقوم ويقود عملية صنع القرار السياسي في الدولة، وهو الملك في حالة الأردن، حيث يكون له دورا بارزا في القرارات المتعلقة بالعلاقات الخارجية من جهة، وتعكس قراراته وميوله العقائدية وعلاقاته مع رؤساء الدول الأخرى، كما يقوم باختيار القيادات المسؤولة والتي يكون لها دور في عملية صنع القرار وتنفيذه، وللملك عبدالله الثاني دورا هام في اعداد تلك المؤسسات، ويتمثل دور الملك من خلال اختياره لتلك المؤسسات او الأشخاص الذي يقومون على قيادتها كرئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي ووزراء الخارجية والداخلية(الكفارنة, ٢٠٠٩: ٢٥).

عند دراسة عملية صنع القرار السياسي في الأردن لا بد من تحديد المتغيرات الذاتية لصانع القرار السياسي، وتحديد السلوك الذي يستخدمه تجاه المواقف والقضايا المتعددة والمختلفة التي تواجه الأردن ممثلة بفكره السياسي وثقافته والعادات والتقاليد، ويساهم هذا في معرفة

توجهات صانع القرار المحتملة تجاه المواقف والقضايا الطارئة التي تواجه دولته، وللملك عبد الله الثاني بن الحسين دور فاعل في عملية صنع القرار السياسي في الأردن لعدة أسباب أهمها (السعيدين، ٢٠٠٦: ٢٥):

- الدستور والصلاحيات الدستورية التي منحت للملك.
- الخبرات التي اكتسبها الملك عبد الله الثاني بن الحسين منذ توليه الحكم عام (١٩٩٩).
- الخبرة التي اكتسبها من القوة السياسية التي كان يتسم بها جلالته المغفور له الملك الحسين بن طلال رحمه الله.
- معرفته والمامه بتاريخ الأردن ومواقفه مع القضايا الإقليمية والدولية منذ تأسيس الدولة.
- كل ذلك اوجد لدى الملك عبد الله الثاني بن الحسين التواضع والحكمة وسعة الادراك، والاطلاع الواسع على الشؤون السياسية الإقليمية والدولية.
- افضى الإرث الهاشمي ونسب الملك عبد الله الثاني بن الحسين على الأردن خصوصية فرضت على الملك عقائد اصلية ثابتة منها (السعيدين، ٢٠٠٦: ٤٣):
- ما يتعلق بسعي الهاشميين دوما الى الوحدة العربية وتأسيس الكيان العربي، وتوحيد الأهداف بين الدول العربية.
- السعي الى توضيح صورة الإسلام الصحيحة للعالم وبيان مدى الاعتدال الذي يتصف به.
- الاهتمام الكبير بالقضية الفلسطينية وعدم التنازل مهما كانت الضغوطات عندما يتعلق الامر بالقدس والمسجد الأقصى.

- الدعوة الى الاعتدال فيما يتعلق بالنزاعات العربية العربية، وظهر ذلك جليا في موقف الأردن من الحصار الخليجي على قطر، وموقف بعض الدول العربية من الحرب في سوريا.

اما بالنسبة فيما يتعلق بالهيكل والمؤسسات المساندة في عملية اتخاذ القرار الى جانب الملك في الأردن، فيقتصر دورها الى تقديم المشورة والمعلومات اللازمة للبدء بعملية صنع القرار، وتنفيذه وحصر النتائج الناجمة عنه، واتخاذ التدابير اللازمة، ويقوم الملك باختيار هذه المؤسسات وتسمية من يقومون على قيادتها، وللملك الحق في تنحية أي منهم عندما يرى ذلك مناسباً، ومن هذه المؤسسات ما يلي (الفاعوري، ٢٠١٣: ٢٢-٢٤):

أولاً: الديوان الملكي: يعتبر من اهم المؤسسات في الدولة الأردنية وأكثرها قرباً من الملك وتأثيراً في عملية صنع القرار السياسي، وتعمل كهيئة استشارية للملك، ويقوم الملك باختيار رئيس الديوان الملكي من الشخصيات ذات النفوذ السياسي والاجتماعي في الأردن، وأكثر ما يمتاز به هو قربه من الملك قبل توليه المنصب.

ثانياً: رئيس الوزراء: ويقوم رئيس الوزراء في الأردن بإدارة شؤون الدولة، ويراقب أدائه مجلس النواب ويقوم الملك باختيار رئيس الوزراء، وهو من يقوم بتنحيته، ويستطيع مجلس النواب طرح الثقة في رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، ويشترك رئيس الوزراء في عملية صنع القرار السياسي في الأردن وله دور كبير في عملية اتخاذ القرار، وتعتمد مدى مشاركته في عملية اتخاذ القرار على مدى الثقة المتبادلة بينه وبين الملك، وعلى شخصيته ومدى امامه

واهتمامه بالشؤون السياسية التي تخص الدولة واطلاعه على القضايا الإقليمية والدولية وعلى خبرته في إدارة الشؤون الخارجية، ووعيه المعلومات التي يستطيع الاطلاع عليها.

ثالثا: وزارة الخارجية: تعد مشاركة وزارة الخارجية محدودة في عملية صنع القرار السياسي، وتتمحور وظيفتها حول جمع المعلومات اللازمة حول الموقف، واستقبال وارسال المراسلات التي تتعلق به، والقيام بتنفيذه عند الانتهاء من صنع القرار.

رابعا: السلطة التشريعية: تقوم السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الامة بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، ومنحه الدستور الحق على التصويت على أي قرار يتم اتخاذه، في حال عدم معارضته لإرادة الملك، حيث يستطيع الملك حل مجلس النواب في حال رأى ذلك مناسبا.

تتمركز العملية السياسية حول شخصية الملك في الاردن وذلك ادى الى ان تكون قرارات السياسة الخارجية تعبيرا عن ارادته، إذ يشكل الملك الحلقة الاقوى في الوحدة الاساسية واما باقي اجهزة صنع القرار فيقتصر دورها على تقديم المشورة غير الملزمة لصانع القرار الأول، كما ان السياسة الخارجية الاردنية كأى بلد اخر ما هي الا نتاج تداخل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعمل على التأثير بشكل مباشر وغير مباشر في توجيه السلوك السياسي الخارجي الاردني وحسب الظروف التي تؤثر به، كما انها نتاج للتفاعل بين عناصر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية سواء كانت اقليمية او دولية وان العوامل المؤثرة في عملية صنع هذه السياسة لا توجد باستمرار في آن واحد او بالدرجة نفسها من التأثير في جميع القضايا التي تتطلب اتخاذ قرارات. وهو يرى أن معظم المتغيرات الداخلية في الغالب اتصفت بعامل مشترك كان قوامه الوهن لان الموقع الجغرافي والعامل الاقتصادي والعسكري والسكاني كانت محددات

بارزة لصانع القرار، وعجزت عن تقديم البدائل لصناعة سياسة خارجية ناجحة ترتقي لمستوى الاهداف المطلوبة، واتصفت المتغيرات الخارجية في الغالب بعامل مشترك كان قوامه التهديد فضعف الامكانيات الاردنية الذاتية من ناحية حجم الدولة الصغير وطبيعة البلد الصحراوي وندرة الموارد الطبيعية والتفاوت بين امكانات الاردن ودول الجوار الاقليمي شكلت عوامل ضغط على صانع القرار واثرت سلبا في السلوك السياسي الخارجي الاردني الامر الذي ادى بالسياسة الخارجية الاردنية لان تكون في طبيعة علاقاتها الاقليمية والدولية متأثرة بردود فعل انية، كما ان المساعدات الاقتصادية الخارجية التي املتها الامكانيات الاردنية المحدودة شكلت حالة من التبعية نجمت عن الحاجة لمساعدات خارجية. فعلاقة التبعية الاقتصادية شكلت مظهرا من مظاهر علاقات الاردن الدولية ونقطة ضعف في اتخاذ القرار السياسي، ويرى الهزيمة (٢٠٠٤) ان النظام الاقليمي العربي للاردن فقد فاعليته التأثيرية قياسا بفترة الخمسينات والستينات لأسباب عديدة منها:

- ازدياد الاستقطابات الحادة في الوطن العربي.
- ازدياد الضغوط على الاردن للدخول في مفاوضات على غرار اتفاقية كامب ديفيد.
- انشغال الاردن في ترتيب العلاقة مع الفلسطينيين.
- إضافة إلى ان اسرائيل تشكل أحد المحددات المهمة للسياسة الخارجية الاردنية عند عمليتي التخطيط والتنفيذ سواء على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ويضيف الهزيمة (٢٠٠٤) ان الاردن وعى حقيقة الجوار الجغرافي وقادته هذه الحقائق

الى اتباع سياسة خارجية تقوم على اساسين هما:

- الموازنة بين القوى العربية السياسية المجاورة وذلك بالارتقاء على قدر كبير من العلاقة وادامتها.
- اتباع سياسة خارجية بعيدة عن اثارة الحساسيات لدول الجوار الجغرافي.
- تحمل الاردن مسؤولية ازاء القضية الفلسطينية.
- احترام سيادة جميع دول العالم واستقلالها.
- الالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع مختلف دول العالم.

الفصل الثالث:

المساعدات الخارجية والعلاقات الامريكية الاردنية

يحاول الأردن ان يتبع سياسة خارجية معتدلة، الا ان الظروف الاقتصادية التي يعاني منها، والظروف السياسية المحيطة به، وخصوصا في الآونة الأخيرة، أدت الى تأثر طريقة صنع القرار السياسي الأردني، حيث شكل الوضع الاقتصادي عبئا كبيرا على عاتق صانع القرار، حيث ان الأردن يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية وخصوصا تلك المتدفقة من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي، مما يجعل عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي المناسب مرتبنا بالمصلحة الاقتصادية للأردن بغض النظر عن ما تفتضيه من تنازلات، الا ان الأردن وعلى الرغم من ذلك لا زال متمسكا بالمبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولة الأردنية وهي الوحدة العربية والإسلامية، والقضية الفلسطينية وخصوصا القدس والمسجد الأقصى، ومن هذا المنطلق تعتبر دراسة اثر المساعدات الخارجية على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية مهما جدا في توضيح الصورة التي يقوم فيه الأردن بعملية صنع القرار السياسي.

المبحث الاول: المساعدات الخارجية:

تشكل المساعدات الخارجية بمختلف اشكالها سواء الاقتصادية او الأمنية او الدبلوماسية أحد اهم الأدوات التي كانت ولا تزال تلعب دورا هاما في تنفيذ وتحقيق اهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وتقدم الدول العظمى والمؤسسات الدولية الكبرى المساعدات للدول النامية ومؤسساتها التي تتبع لها, بشرط تنفيذ سياساتها ودعم مواقفها وقراراتها, بالإضافة الى الجانب الإنساني من خلال دعم الدول التي تعاني من الحروب والمجاعات وموجات اللجوء, وتعد من أحد أهم المصادر الهامة التي تعتمد عليها الدول من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة, فالمعونات والمنح المقدمة من الدول الميسرة والغنية إلى الدول ذات مستويات الدخل المتدنية تمثل لاقتصاداتها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها واقتصادها في شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية، ولكن على الرغم من أن المساعدات الاقتصادية الخارجية تعد مصدراً من مصادر تمويل برامج التنمية إلا أنها كانت في كثير من الأحيان ذات تكلفة كبيرة عاقت مسيرة التنمية في بعض الدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم المساعدات الخارجية ودوافعها:

كان مفهوم المساعدات الخارجية اكثر وضوحا في النظام الدولي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث كانت الثنائية القطبية، حيث كانت القوتان الأعظم آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تتسابقان على تقديم المساعدات الخارجية سواء على شكل قروض او على شكل دعم سياسي دبلوماسي لهذه الدولة او تلك وذلك لضمان انحياز هذه الدول الصغيرة

لاحد المعسكرين وابعادها عن المعسكر الاخر، ولعل ابرز أنواع هذه المساعدات هو المساعدات الاقتصادية التي عرفها كل من اكنوميديس و ويلسون على انها تحول المصادر من الوكالات الحكومية والخاصة لإحدى الدول، او مجموعة من الدول الى وكالات حكومية او خاصة لدول أخرى، وذلك لأي أغراض غير أغراض الوفاء بالالتزامات المتبادلة بين الدول (Wilson، Economides، 2001: 123)، والمساعدات الاقتصادية هي تقديم المنح والقروض لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتلقية، وفقا لشروط معينة (مهيئات، 2005: 2)، ويرى لانكاستر ان مصطلح المساعدات الخارجية يستخدم للإشارة الى المعونات المتبادلة بين الدول والحكومات المستقلة فهي لا تتضمن المعونات او انتقال المصادر بين الدولة المستعمرة والأراضي التي تستعمرها، كما ان هذه المساعدات لا يجب ان تتضمن أي مساعدات ذات استخدام عسكري، كما يجب ان لا يتم توجيه هذه المساعدات الى القطاع الخاص في الدول المتلقية، بل يجب ان توجه فقط الى حكومات هذه الدول او القطاع الحكومي فيها (Lancaster، 2007: 10).

تعد المساعدات الخارجية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية وركيزة اساسية في العلاقات الدولية اذ تعتمد الدول ذات الامكانيات والقدرات الاقتصادية الكبيرة على توظيف المساعدات الخارجية لخدمة أهداف السياسة الخارجية وذلك عن طريق تطبيق سياسة الضغط على الدول المتلقية للمساعدات لتغيير توجهاتها السياسية المختلفة أو ارغامها على تبني سياسة معينة أو اتخاذ قرارات معينة، ويعتمد تقديم الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية للدول النامية على عدة مبادئ أهمها (مهيئات، 2005: 3):

- ان يكون الهدف من تقديم المساعدات تدعيم وتحقيق مصالح الدول والجهات المانحة خصوصا على الصعيد السياسي.
- ان يكون إنفاق الموارد بغرض تحقيق وجهة النظر الأخلاقية للمساعدات الاقتصادية الخارجية، والتي عادة من تتضمن الجانب المتعلق بمساعدة الدولة المتلقية على مواجهة الأعباء والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها.
- القدرة على الامتصاص، ويتمثل بقدرة الاقتصاد القومي للدولة المتلقية على استغلال المساعدات الاقتصادية المقدمة لها من الدول المانحة في تطوير البنية الاقتصادية الداخلية وزيادة قدراتها.
- الاستفادة من تقديم هذه المساعدات بما يدعم البنيان الاقتصادي، ومع ان الطاقة الإنتاجية للدولة تتوقف على مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالاستقرار السياسي مثلا يتيح للمجتمع ان يفرغ لبناء الاقتصاد القومي، كما تؤثر القيم الاجتماعية في قدرة المجتمع على امتصاص الموارد الخارجية التي تحتاج له.
- تقدم الدول المانحة المساعدات للدول الأخرى ضمن اهداف وشروط تسعى لتحقيقها، ولا تكاد تخلو أي صفقة مساعدات خارجية من دوافع سواء اكان للدول المانحة او للدول المتلقية، وذكر الحراحشة (٢٠١٤: ٤٦-٤٢) ان هناك مجموعة من الدوافع سواء اكان للدول المانحة او للمتلقية وهي كما يلي:
- الدوافع السياسية: تعد الدوافع السياسية من اهم الدوافع التي تستدعي الدول المانحة لتقديم المساعدات، وذلك بهدف تحقيق وتعزيز مصالح الدول المانحة في الدول النامية.

- الدوافع الاقتصادية: تشكل القروض نسبة كبيرة من اجمالي المساعدات المالية المتدفقة بين الدول، وذلك لأنها تحقق الكثير من الأرباح والفوائد التي تفرضها الدول المانحة على الدول المتلقية وتعمل على تعزيز سيطرتها عليها، والتحكم بها وخصوصا في مجال اتخاذا القرارات الدولية، وتجبر الكثير من الدول المانحة الدول المتلقية على القيام باستيراد وارداتها المختلفة من الدول المانحة، وبأعلى الأسعار وحرمانها من استيرادها من باقي الأسواق بأسعار اقل، ويؤدي هذه بدوره الى تكبد الدول المتلقية الكثير من الخسائر المادية، بالإضافة الى استخدام المساعدات لغاية تحرير التجارة من خلال خفض الحواجز اما الواردات من البلدان المتقدمة المانحة للمساعدات، وفي كثير من الأحيان لا يكون للمساعدات التي تقدمها الدول المانحة علاقة باحتياجات ومتطلبات الدول المتلقية، حيث ان معظم المساعدات الخارجية لا علاقة لها بأولويات التنمية في البلدان المتلقية، بل تكون مبنية الى حد كبير على اعتبارات سياسية او عسكرية.
- دوافع أخلاقية: وهو التزام انساني من قِبَل الدول المانحة الى الدول المتلقية، وعلى سبيل مساعدتها نتيجة ظروف أدت الى تأثر تلك الدول كالحروب والكوارث الطبيعية والمجاعات وانتشار الامراض.

المطلب الثاني: أشكال المساعدات الخارجية:

تقوم الدول المانحة بتقديم المساعدات للدول النامية بهدف تعزيز وتحقيق التنمية الاقتصادية منها ضمن اطار التعاون الدولي والعلاقات الدولية، وتعمل المساعدات على زيادة القوة الشرائية وزيادة الدخل والدخل القومي، حيث ترى الكثير من الدراسات أنه لولا المساعدات

الخارجية فلن تستطيع الدول النامية تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة, ويرى مهيديت(٢٠٠٣: ٢) أنّ المساعدات الخارجية سواءً أكانت على شكل قروض وهبات, نقدية أو عينية, إقتصادية أو عسكرية, تقدمها الجهات المانحة لتعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقدرة الدفاعية للدول المتلقية, وفقاً لسياسات معينة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية, من حيث تحديد مسار هذه القروض والهبات وكيفية استثمارها في الدول المتلقية, وهوة ما يعكس إرادة الجهات المانحة في مدى تحقيق الأهداف من تقديم المساعدات.

تتنوع المساعدات الخارجية بحسب شكل وهدف وكمية هذه المساعدة, وصنف الحراشة

(٢٠١٤: ٣٥-٤٠) المساعدات الخارجية كما يلي:

١. المساعدات المالية: وهي تقديم راس المال او العملات الأجنبية من الدول المانحة الى الدول المتلقية, والتي هي بحاجة الى هذا المال على الاغلب تكون من دول العالم النامي, وتقوم باستغلال هذه المساعدات في تحسين الأوضاع الاقتصادية لها ودعم المشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية, وتتنوع المساعدات المالية تبعا للهدف الذي تُقد لأجله, فهناك مساعدات مقيدة سواء اكان بمشروع معين تعمل على تحديده الدولة المانحة, او مقيدة بسلع ومنتجات معينة كأن تجبر الدولة المانحة الدولة المتلقية على استيراد السلع والمنتجات التي تقوم بتصديرها وبأسعار تحددها الدول المانحة وحرمانها من حرية اختيار المنتج وشراءه من الاسواق الاخرى والتي على الاغلب تكون اقل تكلفة, وهناك مساعدات غير مقيدة وهي قليلة مقارنة مع المساعدات المقيدة, وتقدم ايضا المساعدة المالية على شكل قرض يتم استيفاء فوائد

وارباح ماليه عليه، وتزداد قيمة الفائدة بازدياد المبلغ او ثمن المنتجات والسلع التي تم استيرادها ومدة السداد، وقد تكون المساعدة المالية عبارة عن منحة تقدمها الدول المانحة على سبيل المساعدة الإنسانية دون الاشرط بإرجاع المبلغ الأصل او اية أرباح عليه او ترتيب أي التزامات مهما كان نوعها او شكلها على الدولة المتلقية.

ذكر مهيدات(٢٠٠٣: ٥) أنّ المساعدات المالية تصنف تبعاً للهدف الذي قدمت لأجله الى ما يلي:

- دعم الميزانية، ويكون اغلبها على شكل قروض لدعم التنمية وسد العجز في الميزان التجاري، وقليل منها ما يأتي على شكل منح، وهدفها الحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها عمليات التنمية، وتصحيح الاختلالات الاقتصادية.

- دعم المشاريع الاقتصادية: وتشمل المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة لتطوير البنية التحتية والصناعية، وتطوير القطاع الزراعي وقطاع المياه، والخدمات السياحية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية.

٢. المساعدات العينية: وهي السلع والمنتجات والأدوات التي تقدمها الدول المانحة الى الدول المتلقية كالمنتجات الزراعية والمواد الخام التي تقوم الدول المتلقية في استخدامها في صناعاتها، وتطوير المنتجات التي يقومون بتصنيعها.

٣. المساعدات الفنية: وهي تقديم الخبرات والأدوات الفنية الحديثة والمتطورة وخصوصا في مجال التكنولوجيا الحديثة وادخالها في مجال الصناعات المختلفة، والتجهيزات العسكرية، وتقدم الدول

المانحة الكوادر البشرية ذات الخبرة كاستشاريين في مجال معين الى الدول المتلقية، لمواكبة التطورات التي تحدث في شتى المجالات واهمها الصناعية والتكنولوجية والتعليمية.

٤. الاستثمار الأجنبي المباشر: وهي قيام الدول المانحة باستغلال الموارد والكوادر البشرية في الدول المتلقية للقيام بالمشاريع والاعمال التي تدر الأرباح لها، وتعود هذه المشاريع والاعمال بالمنفعة على الطرفين، فالدول المانحة تحقق الارباح وتزيد من الاستثمارات، والدول المتلقية تستغل وجود هذه الاستثمارات في توظيف العاطلين عن العمل.

٥. المساعدات العسكرية: وهي تقديم الدعم العسكري الحليفة والمشاركة ضمن كيان دولي واحد، او تحقق قوتها اهداف معينة للدولة المانحة، كدعم الولايات المتحدة الامريكية الكبير للقدرة العسكرية الإسرائيلية.

يرى مهيدات(٢٠٠٣: ٨) انّ المساعدات الإنسانية هو احد أشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة، والتي تشمل على المساعدات الغذائية، والتي تساعد في افضل استخدام لفائض المحاصيل الزراعية في الدول المانحة، فتقوم بتصديره الى الدول النامية، وتهدف الدول المانحة من خلال هذه المساعدات الى التخلص من الكلف الباهظة لتخزينها، وتطبيق مبدأ حرية السوق، والتحكم بسعر البيع حيث لا يكون امام البلدان المتلقية الا القبول لان قدرتها الاقتصادية لا تحمل اللجوء الى الشراء بالوسائل التجارية العادية.

المبحث الثاني: العلاقات الأردنية الأمريكية:

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصارها عام (١٩٤٥)، حيث وجهت جُلَّ أهدافها وقوتها نحو فرض السيطرة والتحكم بالعالم اجمع، واستخدم لذلك شتى الوسائل والطرق المالية والعسكرية والدعائية، وبالمقابل بدأت باقي الدول وخصوصاً دول العالم النامي التسابق لكسب رضا وود وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتسبب ذلك في بسط سيطرتها على دول العالم الثالث، والتحكم بمقرراتها وسياساتها وقراراتها، وكانت المساعدات الأمريكية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الدول أكبر عامل من العوامل التي ساعدتها على التحكم بتلك الدول، وتتصف العلاقات الأردنية الأمريكية بالتاريخية والممتدة والشاملة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وتقوم هذه العلاقات على المصالح المشتركة والمتبادلة بين البلدين وعلى أسس واضحة من التفاهم والمكاشفة والسعي نحو ترجمة مبادئ وتعاليم الشرعية الدولية وموائيقها الى واقع حي لنشر السلام والحرية والاستقرار بين المجتمعات البشرية دون استثناء، وتزداد هذه العلاقة نمواً ورسوخاً مع مرور الزمن على الرغم من الكثير من العوائق التي صادفتها، واتسمت هذه العلاقات بالموضوعية والمصادقية والاحترام المتبادل وتفهم كل طرف لخصوصية الطرف الآخر سياسياً وحضارياً، فالولايات المتحدة تحترم الأردن ديانة وتاريخاً وثقافة وتقاليد، وكذلك طبيعة الرسالة الإسلامية والقومية العربية، وبالمقابل فان الأردن يقدر عالياً ويحترم مبادئ العدالة

والحرية والمساواة التي قامت على أساسها الولايات المتحدة الأمريكية، ويقدر من ناحية أخرى الدور التاريخي الذي لعبته الولايات المتحدة لوضع حد للاستعمار والامبريالية، ودعواتها لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

المطلب الاول: في عهد الرئيس بوش الابن (٢٠٠٩-٢٠٠١):

يعتبر جورج دبليو بوش الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الامريكية، وامتدت فترة رئاسته منذ عام (٢٠٠١) وحتى عام (٢٠٠٩)، وامتازت فترته بكثير من الاحداث السياسية الإقليمية والدولية وخصوصاً بعد احداث بالحادي عشر من سبتمبر من العام (٢٠٠١)، وذكرت الجيوسي(٢٠١٤: ٥٦) أنه بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر تبدل اهتمام الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش من الشأن الداخلي والاهتمام بخفض الضرائب وإصلاح التعليم والدفاع الوطني الى تبني استراتيجية تتمثل اهم ملامحها في المساواة بين الدول التي تتغاضى عن الإرهاب وتدعمه او لا تقف جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة الامريكية في محاربهه وبين الإرهابيين انفسهم، والعمل على محاسبتهم جميعاً، وتتضمن هذه الاستراتيجية محاربة العدة خارج حدود الولايات المتحدة الامريكية قبل امتلاك القدرة على مهاجمة التراب الأمريكي، والعمل على مجابهة الخطر قبل حدوثه ومكافحة الإرهاب عن طريق نشر مبادئ الحرية والديمقراطية وتحرير الشعوب من الخوف والظلم.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الاستراتيجية التي تبناها الرئيس جورج دبليو بوش وعملت على القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، ونظام الرئيس العراقي الشهيد صدام حسين من خلال توظيف مفهوم الإرهاب ودول التطرف ومحور الشر، وهي مصطلح يعبر عن الدول المارقة في نظرهم المعروفة بعنائها الشديد للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية حيث كان العراق على رأس هذه الدول (بويل، ٢٠٠٥: ٢٢٥).

الأردن كدولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية بقي رهيناً لموقعه الاستراتيجي في هذه الفترة وخصوصاً حيال الحرب على العراق، حيث فرض هذا الموقع على الأردن وكثير من الدول الأخرى ان تسعى نحو ضمان الأمن والاستقرار والحفاظ على السيادة والبقاء وباعتبار ان الأردن دولة قليلة الموارد، فإن ذلك فرض عليها اتباع سياسة خارجية واقعية، وبدأت التحالف مع القوى العظمى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وزاد وجود تنظيم القاعدة ومحاولته لتهديد الأمن الأردني في أكثر من مناسبة من حجم اللجوء الى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف الوحيد والأسمى من وراء هذا التحالف هو الدفاع عن امن وبقاء الدولة وكيفية تعبئة الموارد واستغلالها لمواجهة التحديات مع العمل الدؤوب على تحديث البنية الاقتصادية والتنموية، وتتمثل العلاقات الأردنية الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش بمجموعة من المبادئ وهي كما يلي (أبو زيد، ٢٠١٠: ١٩):

- تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي وخصوصاً الأمن الاقتصادي من خلال المساعدات الخارجية التي كانت تتلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية.

- إزالة مصادر الصراع في البيئة الإقليمية المجاورة وكان أبرزها تنظيم القاعدة فقد شارك الأردن الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على التنظيم والقضاء عليه.
- ضمان استمرار حالة السلام مع إسرائيل، حيث عمل الأردن جاهداً على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار بالاهتمام بالقضية الفلسطينية وعملية السلام بالرغم من انشغالها بالحرب على الإرهاب.
- تعميق ارتباطها وتعاونها مع المحيط العربي والإسلامي ضمن إطار الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: في عهد الرئيس أوباما (٢٠١٧-٢٠٠٩):

مثلت الفترة التي تسلم فيها جورج دبليو بوش تحدياً كبيراً أمام العلاقات الأردنية الأمريكية لما شهدته من أحداث ومواقف أثرت على طبيعة التوجه الأمريكي نحو المنطقة، وعلى صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى شعوب المنطقة، وعلى الرغم من هذه الصعوبات والتحديات إلا أن العلاقة بين البلدين الصديقين الحليفين بقيت قائمة على الاحترام والتعاون المتبادل حتى نهاية الفترة الرئاسية الأخيرة له، وتسلم الرئيس باراك حسين أوباما الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (٢٠٠٩) إلى العام (٢٠١٧)، وهو من أصول أفريقية، حيث شكل وصوله ارتياحاً عاماً على مستوى الحكومات والشعوب العربية، وخاصة بعد رحيل إدارة الرئيس بوش التي جلبت الويلات والحروب للشعوب العربية والإسلامية، وتسببت بمقتل نحو مليون مواطن عراقي، وعشرات الآلاف من الأفغان، وعملت على مساندة والوقوف إلى جانب الكيان الصهيوني المحتل في عدوانه على الشعب الفلسطيني، وتعاطفت الشعوب العربية مع شخص

أوباما كشاب من أصول اجتماعية فقيرة, ولإظهاره للحس الإنساني العالي تجاه الشعوب في الدول النامية الذي كان اهم شعاراته في حملته الانتخابية, وفي الأردن زاد عن ذلك تجربته في التعامل مع الرئيس أوباما قبل وصوله الى سدة الحكم اثناء زيارته للأردن في العام (٢٠٠٦) بصفته عضواً في الكونغرس الأمريكي, ثم زيارته للمنطقة اثناء حملته الانتخابية ابان ترشحه للانتخابات الرئاسية, ولقاءه بالملك عبدالله الثاني بن الحسين, مما زاد من التقارب والتعاون والأمل لدى الحكومة والشعب الأردني بأن القادم إن كان للرئيس أوباما دور فيه فإنه سيكون أفضل(وكالة رم للأخبار, ٢٠١٠: ٢/١٩).

بقيت الكثير من الملفات التي تعامل معها جورج دبليو بوش حتى وصول أوباما الى الرئاسة, إلا أن الاختلاف كان في طريقة التعامل مع هذه الملفات, وكانت مكافحة الإرهاب احد هذه الملفات التي ساعدت من زيادة التعاون بين الأردن والولايات المتحدة الامريكية, فاستمر الأردن متعاوناً وأبدى أوباما تعاونه ايضاً مع الأردن في التصدي للجماعات المتطرفة, وفي أكثر من مناسبة بين قلقه على الأردن من سيطرة هذه الجماعات على مناطق واسعة في كل من سوريا والعراق, لذلك شهدت العلاقات بين البلدين توطيداً أكبر من سابقه, فتم ارسال القوات الامريكية لقيام بعمليات عسكرية مشتركة مع الجيش الأردني والقيام بتدريب عناصر المعارضة المعتدلة في سوريا لتشكل حاجزاً أمام تمدد الإرهاب واقتراجه للحدود الأردنية, كما ساعدت الولايات المتحدة الامريكية في تقديم المساعدات للمهجرين من جراء الحرب السورية, ونالت القضية الفلسطينية وهي همّ الأردن الأول نصيباً محدوداً ضمن اهتمامات الرئيس أوباما وأشارت السياسة الأردنية

في كثير من المناسبات الى ضرورة التدخل من قبل الولايات المتحدة الامريكية لتحريك عملية السلام المتجمدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين, الا ان ما يميز أوباما هو عدم إظهاره لدعمه للكيان الصهيوني, وهذا شكّل عاملاً إيجابياً للأردن لمحاولة استجداءه للتدخل فيما يضمن استمرار عملية السلام بما يحقق المصالح الفلسطينية والإسرائيلية(الصريرة, ٢٠١٣).

إن أبرز ما يميز العلاقات الأردنية الأمريكية هو حجم التفهم الذي يبديه الرئيس أوباما نحو المشاكل والقضايا التي تقلق الأردن وخصوصاً فيما يتعلق بالربيع العربي وسيطرة داعش على أجزاء من العراق وسوريا, وتوج هذا التفهم من خلال زيارة قام بها أوباما الى الأردن في العام (٢٠١٣), والذي أوضح فيه أوباما حرصه على تطوير علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين والارتقاء بها في جميع المجالات بما يحقق المصالح المشتركة لذا تميزت هذه الفترة بازدهار وتطور كبير في العلاقات, فأدى ذلك الى زيادة المساعدات الاقتصادية المقدمة من قبل الحكومة الأمريكية والمؤسسات التابعة لها لدعم المشاريع التنموية وتخفيف الضغط الاقتصادي الناشئ من اللجوء السوري الى الأراضي الأردنية.

المطلب الثالث: في عهد الرئيس ترامب (٢٠١٩-٢٠١٧):

يعد ترامب الرئيس الخامس والاربعون للولايات المتحدة الامريكية, وتقلد رئاستها في العام (٢٠١٧), ولعل ابرز ما يميز فوزه هو حجم التخوف الذي زرعه لدى الحكومات والشعوب العربية بسبب شعاراته العدائية والصادمة التي كان يكررها كثيراً أثناء حملته الانتخابية, وهذا ما ترجمه بعد فوزه من خلال الكثير من القرارات التي أصدرها او تغريدات قام بها على مواقع

التواصل الاجتماعي والتي زادت من حجم التخوف, وفي الأردن بدأت التساؤلات حول شكل العلاقة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في حال فوز ترامب, على الرغم من التصريحات التي كانت تقصد تطمين الأردن وخاصة ما جاء على لسان السفارة الأمريكية في عمان وتأكيداً على ثبات التزام بلادها تجاه الأردن وكذلك تصريحات ترامب بتعزيز التعاون مع الملك عبدالله الثاني بن الحسين, إلا ان المواقف الأمريكية وخصوصاً ما عبر عنه الرئيس ترامب كانت تظهر التغيير الكبير بين السابق وهو عهد الرئيس أوباما وبين الحالي ترامب(الزعيبي), (٢٠١٦).

كسرت فترة ولاية الرئيس ترامب ودَّ الأردن المطلق للولايات المتحدة الأمريكية فخلال عامين من استلامه شهدت العلاقات بين البلدين بعض المشاحنات الناعمة نتيجة الاختلاف في وجهات النظر فيما يخص القضية الفلسطينية وبدا هذا واضحاً بإعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل والبدء بإجراءات نقل السفارة الأمريكية الى القدس, واجمع السياسيون على أن السياسة الخارجية الأردنية واجهت امتحاناً دقيقاً في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية, مع أهمية عدم الاخلال بالعلاقة الاستراتيجية بين البلدين, حيث أدى قرار ترامب فيما يخص القدس الى دخولها نفقاً وأزمة واضحة, وبالرغم من أن ترامب أظهر عدائية اضررت بالمصالح والثوابت الأردنية الا ان الامر لم يصل الى حد القطيعة وكان التأثير محدوداً وجاء من خلال رفض الأردن لقرار ترامب وتهديد الآخر بقطع المساعدات(الدخيل, ٢٠١٧).

شكل قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بتاريخ

(٢٠١٧/١٢/٦) نقطة مهمة في هذه العلاقة، وخاصة أن الأردن الوصي على المقدسات في

المدينة، ولفهم مدى تأثير العلاقات بهذا القرار لا بد من ملاحظة الاهتمام الأميركي بالأردن في منطقة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ويمكن تتبع ذلك من خلال الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة بخصوص الاعتذار من الحكومة الأردنية بشأن حادثة السفارة - التي قام فيها موظف من السفارة الإسرائيلية في عمّان بقتل مواطنين أردنيين، وعلى إثرها أغلقت السفارة - مما أعاد العلاقات الرسمية وفتح السفارة الإسرائيلية من جديد، كما أن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني استقبل مايك بينس، نائب الرئيس الأميركي، الذي رفض الفلسطينيون استقباله، ومن جهة مقابلة، تحرّك الأردن على المستوى الدولي والعربي والإسلامي في مواجهة القرار، ولم يتراجع عن دعمه لقرار الجمعية العامة رغم التهديدات الأميركية بقطع المساعدات عنه، بشكل عام، إنّ السيناريو المحتمل بقاء العلاقات كما هي، مع إعلان الأردن رفض القرار رسمياً ودولياً وديبلوماسية، والعمل في محاولة للتقليل من حدته من خلال المفاوضات الدولية لحل الصراع، فالأردن دولة محاطة بالصراعات والتحديات المختلفة، تسعى في سياستها الخارجية لمحاولة الاحتواء لكافة التهديدات، والموازنة بين مصالحها الاقتصادية والأمنية ومسؤولياتها، وترابطها بإسرائيل علاقات اقتصادية إيجابية تمثلت آخرها في اتفاقية الغاز التي وقعت في العام (٢٠١٤)، كما حضر الأردن المؤتمر الذي عقد بشأن غزة في البيت الأبيض بتاريخ (٢٠١٨/٣/١٣)، والذي رفضه الفلسطينيون، ومن ناحية أخرى، لم يعمل الجانب الفلسطيني على تجسيد رد فعل صارم على أرض الواقع، كإيقاف التعاملات مع الجانب الإسرائيلي أو الأميركي (شبكة الاخبار الفلسطينية، ٢٠١٨: ٥/٦).

الفصل الرابع: أثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الأردنية

يعتمد الأردن بشكل كبير على المساعدات الخارجية في التخلص من الضغوطات الاقتصادية التي تواجهه, وخاصة في الأونة الأخيرة حيث وصلت المديونية ما يقارب ال (٣٠) مليار دولار امريكي, وتقدم الدول العظمى ومؤسساتها التابعة لها المساعدات للأردن لدعم المشاريع التنموية والتعليمية والصحية, ولدعم الميزانية, الا ان معظم هذه المساعدات تم ربطها بمجموعة من الشروط تعتمد تبعاً للدولة المانحة, كما ان للمساعدات الخارجية بشتى اشكالها أثر كبير على السياسة الخارجية للدول وعلى العلاقات الدولية, وفي الأردن تآثرت عملية صنع القرار السياسي فيما يخص القضايا الخارجية حيث أنه في اغلب القضايا والمواقف الداخلية والدولية للدول المتلقية للمساعدات فإنها تتبع في قراراتها الدول الداعمة, وفي هذا الفصل سنتناول المساعدات الخارجية الامريكية وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية.

المبحث الاول: المساعدات الخارجية الامريكية للأردن:

اهتمت الولايات المتحدة الامريكية على الدوام بالأردن، وبدأت العلاقات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في العام (١٩٤٩) حيث بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبسبب الصراع العربي الإسرائيلي بقيت العلاقات فائتة حتى عام (١٩٧٤) عندما قام رئيس الولايات المتحدة الامريكية آنذاك ريتشارد نيكسون بزيارة الى الأردن، حيث تمت الكثير من الاتفاقيات في مجالات الاقتصاد والتجارة بينهما، وبدأت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم المساعدات بشتى أنواعها الى الأردن.

المطلب الأول: مجالات المساعدات الامريكية للأردن.

تنوعت المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية ما بين مساعدات سياسية وأخرى اقتصادية، حيث شكلنا نسبة كبيرة من اجمالي المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لجميع الدول المتلقية ومنها الأردن، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية كذلك مساعدات تدرج في المجالين الاقتصادي والعسكري، ويتلقى الأردن مساعدات إضافية عن المجالات المخصصة لها بنود من المساعدات، فهو يتلقى مساعدات إضافية في حالات الطوارئ ولتغطية تعاونه والتكاليف اللوجستية ونفقات دعم العمليات العسكرية الامريكية؛ وتتفاوت المساعدات المقدمة إلى الأردن رداً على التهديدات التي يواجهها، ويعتبر الكثير من المحللين الأمريكيين أن الأردن أكثر الدول التي حققت نجاحات في التعاون مع الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) (برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠١١)، حيث حققت العديد من

الإصلاحات في مجال التعليم والاقتصاد وعملت على تحسين مستوى الصحة والبنية التحتية، ومن أبرز البنود المخصصة لها المساعدات الأمريكية في الأردن؛ صفقة مساعدات الخمس سنوات؛ حيث وقعت الولايات المتحدة الأمريكية والأردن في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨، اتفاق يتم بموجبه تقديم مساعدات أمريكية للأردن بما مجموعه ٦٦٠ مليون دولار سنوياً من المساعدات الخارجية السنوية للأردن على مدى خمس سنوات فترة (٢٠١٤-٢٠١٠)، كما وتقدم الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للأردن التي توظفها الأردن لسد مديونيتها الخارجية؛ إلا أن ما يقرب من (٥٣ %) من مخصصات الإصلاحات التعليمية والتربوية في الأردن تذهب في اتجاه التحويلات النقدية، وفي قطاع الديمقراطية تدعم الولايات المتحدة الأردن برامج بناء القدرات لمكاتب الدعم في البرلمان، ومجلس القضاء الأردني، المعهد القضائي، ووزارة العدل، ويتلقى الأردن أيضاً مساعدات أمريكية في سبيل المعونة الغذائية، وخصوصاً المساعدات الغذائية لشراء القمح، وتوجه المساعدات الأمريكية العسكرية في المقام الأول إلى رفع مستوى القوات الجوية الأردنية، وعمليات الشراء الأخيرة من الأسلحة وتشمل التزقيات للمقاتلين F-1٦ أمريكية الصنع، وصواريخ جو جو، وأنظمة الرادار، كما تقدم المساعدات لتمويل الأردن في شراء طائرات الهليكوبتر بلاك هوك من أجل تعزيز مراقبة الحدود الأردنية والقدرة على مكافحة الإرهاب، كما ويتلقى الأردن منح لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية، وإزالة الألغام، وبرامج ذات صلة تتعلق بتعزيز حراسة الحدود وضبط التهديدات والرد على الأزمات، وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الولايات المتحدة بناء مركز الملك عبد الله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC)، حيث تم تمويله جزئياً من قبل الولايات المتحدة، وهناك أيضاً أموال مخصصة

لضبط المخدرات الدولية وتنفيذ القوانين ومكافحة تبييض الأموال من خلال وحدة مكافحة تبييض الأموال، ومكافحة العنف الممارس ضد الإناث من خلال التدريب والمساعدات الفنية لموظفي الأمن والسلوك القضائي؛ وتحسين قدرات الحكومة الأردنية على تنفيذ قوانين حماية الملكية الفكرية(عبيدات، ٢٠١٢)، وحصل الأردن حصل على تمويل في سبيل تدريب أفراد الجيش العراقي التي يجري تمويلها من قبل الولايات المتحدة في إطار برنامج جديد يسمى "مشروع تدريب الجيش العراقي"، كما ودربت القوات الأردنية (٢٥٠٠) من القوات الخاصة الأفغانية في مركز الملك عبد الله الثاني للعمليات الخاصة، كما وساعد الأردن في تعزيز التسامح الديني عن طريق تدريب أئمة من أفغانستان(الجزيرة نت، ٢٠١٤: ١/١٨).

شهدت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الأردن تقلبات من سنة لأخرى نتيجة المتغيرات الدولية والقضايا والمواقف الأردنية، فزادت رداً على التهديدات التي واجهتها الأردن وتناقصت أثناء فترات الاختلاف في المواقف السياسية أو القيود العالمية على تمويل المساعدات.

أولاً: المساعدات السياسية الأمريكية للأردن: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الدول النامية من تدفق الأموال والاستثمارات وتقديم الخبرات والاستشارات الفنية للعمل على كسبها وبسط سيطرتها السياسية والاقتصادية عليها، وكانت أكثر الدول استهدافاً هي الدول النامية، ومنها الأردن، الذي حظي منذ زمن باهتمام كبير من الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً بعد إبرام معاهدة السلام ما بين الأردن والكيان الصهيوني المحتل، وكانت تحدد البنود والمجالات التي يتم دعمها من خلال المساعدات التي تقوم بإرسالها وكان أهمها هو دعم التحول

الديمقراطي في الأردن، وسد المديونية والإصلاحات التربوية والتعليمية، كما ان العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والأردن هي محور السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث لا يزال ضمان استقرار الأردن أولوية أمنية وطنية أمريكية، وسيسهم الدعم المقدم في دفع أجندة الإصلاح السياسي والاقتصادي، وفي التخفيف من آثار الأزمة الإقليمية، بما في ذلك التدفق المستمر للنازحين من سوريا والعراق(عبيدات، ٢٠١٢).

لمس الأردن ان المساعدات الامريكية له مرتبطة بموقفه من الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، وحاولت أمريكا العمل على استدراج المملكة الأردنية الهاشمية الى القيام بتسوية صراعها مع الكيان الصهيوني المحتل، وبشكل منفرد عن القضية الفلسطينية، الا ان الأردن شدد على السلام العادل والشامل، وحتى بعد ابرام معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية فيما يسمى اتفاقية كامب ديفيد، بقي الأردن على موقفه وكان رافضا لهذه الاتفاقية، وتسبب ذلك في تقليص المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية له، وحتى يومنا هذا بقي الأردن على مواقفه تجاه القضية الفلسطينية وخصوصا فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية وهي القدس والأراضي المحتلة والمسجد الأقصى والنازحين(الشوبكي، ٢٠٠٦: ١٨)، وأكد جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين دوما ان السلام في المنطقة يكون بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والموقف الاردني الذي يجدد تأكيده دوما الملك عبد الله الثاني ثابت وواضح من القضية الفلسطينية، والذي يستند إلى حل الدولتين وبما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وهذا ما أكده الملك في رسالة

أرسلها الى الامة العربية والتي قال فيها: " موقفنا في الغرف المغلقة وأمام العالم هو موقف ثابت لا يتغير أبدا " (صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠١٨: ٨/٧).

ثانيا: المساعدات الاقتصادية الامريكية للأردن: تقدم الولايات المتحدة الامريكية المساعدات الاقتصادية للأردن بهدف تعزيز العلاقات بين البلدين ولمساعدة الأردن في القيام بالمشاريع التنموية، وتنقسم المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية للأردن الى مجموعة من الاشكال وهي كما يلي (العمران، ٢٠١٠: ٥٧):

١. مساعدات لدعم الميزانية والتنمية: تقوم الوكالة الامريكية للأمناء الدولي (USAID) بتقديم المساعدات والتي تتضمن ما يلي (العمران، ٢٠١٠: ٥٨):

- معونات مباشرة لدعم ميزان المدفوعات.

- المساعدة في التخفيف من عجز الموازنة.

- مساعدة الحكومة في الانفاق على المشاريع التنموية.

- تقديم مساعدات لدعم الميزانية على شكل منح نقدية.

٢. الدعم الغذائي: تقدم الولايات المتحدة الامريكية هذا النوع من المساعدات ضمن برنامج الطعام من اجل السلام، والذي يهدف الى الوصول بالسياسة الخارجية الى اعلى غاياتها من خلال استغلال الفائض الزراعي الأمريكي.

المطلب الثاني: مقدار المساعدات في الفترة (٢٠١٨-١٩٩٩) وشروطها:

يبين الجدول التالي مقدار المساعدات الامريكية للأردن للأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٩):

الجدول (٢): مقدار المساعدات الامريكية للأردن للأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٩)

السنة	مجموع المساعدات الكلي	القروض	المساعدات الاقتصادية
١٩٩٩	٣٦٤,٦	٧٥	٢٠٠
٢٠٠٠	٤٩٤,٢	٦٥	٢٠٠
٢٠٠١	٢٤٧,٢	٠٠	١٥٠
٢٠٠٢	٣٧٩,٢	٠٠	٢٥٠
٢٠٠٣	٤٧٠	٢٠	٢٥٠
٢٠٠٤	٦١٠,٥	٢٠	٣٤٨,٥
٢٠٠٥	٦٧٤,٥	٢٠	٣٤٨,٥
٢٠٠٦	٥١٠,٩	٠٠	٣٤٨,٥
٢٠٠٧	٥٣٧,٨٦	٠٠	٢٥٤,٤
٢٠٠٨	٧٣٧,٧٩	٠٠	٣٦٣,٣
٢٠٠٩	٨٨٤,٩٥٠	٠٠	٥١٣,٨

المصدر: التقارير السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون

الدولي (<http://mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=32>)

نلاحظ من الجدول السابق ازدياد القيمة الاجمالية للمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية وللأردن، ويلاحظ ان قيمة الزيادة جاءت على المساعدات الاقتصادية حيث كانت في العام (٢٠٠٩) ما مقداره (٢٠٠) مليون دولار، قفز في العام (٢٠٠٩) الى (٥١٣) مليون دولار. ويبين الجدول التالي المساعدات الخارجية التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية خلال الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٨)، وهي كما يلي:

الجدول (٣): مقدار المساعدات الامريكية للأردن للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٨)

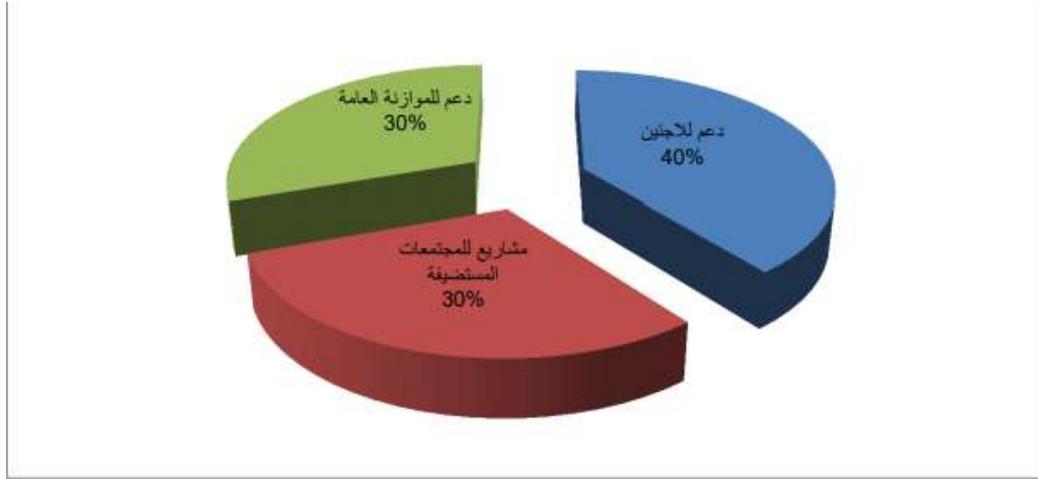
السنة	مجموع المساعدات الكلي	القروض	المساعدات الاقتصادية
٢٠١٠	٦٣٥,٣٦٧	٠٠	٦٣٥,٣٦٧
٢٠١١	٤٧٨,٣١٩	٠٠	٤٧٨,٣١٩
٢٠١٢	٤٧٢,٠٢	٠٠	٤٧٢,٠٢
٢٠١٣	٥٥٢,٧	٠٠	٥٥٢,٧
٢٠١٤	٦٣٣,٠٢	٠٠	٦٣٣,٠٢
٢٠١٥	٤٥٤,٨	٠٠	٤٥٤,٨
٢٠١٦	٨٢٥,٣٩	٠٠	٨٢٥,٣٩
٢٠١٧	٤٧٥	٠٠	٤٧٥
٢٠١٨	٧٤٥,١	٠٠	٧٤٥,١

نلاحظ من الجدول السابق ان مقدار المساعدات الاقتصادية التي توجهها الولايات المتحدة الامريكية متفاوتة، وتتبع قيمة المساعدات الى الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأردن بالإضافة الى الاحداث السياسية في المنطقة، وبحسب تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول

المساعدات الاقتصادية بشكل عام للأردن فإن معظم المساعدات جاءت في الفترة الأخيرة لتغطية تكاليف استقبال الأردن للنازحين السوريين ويوضح الشكل التالي، نسبة المساعدات الاقتصادية المقدمة للأردن والذي يبين ان (٤٠ %) من المساعدات هو موجه لدعم النازحين مقارنة مع (٣٠ %) لكل من دعم الموازنة العامة ومشاريع للمجتمعات المستضيفة.

الشكل (١):

توزيع المساعدات الاقتصادية الخارجية في الاردن



المصدر: تقرير المساعدات الخارجية لشهر تموز ٢٠١٨ الموقع الالكتروني: <http://www.mop.gov.jo/EchoBusV3.0/>

تشتري الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من الشروط لتقديم المساعدات الاقتصادية للأردن، وفيما يلي مجموعة من الشروط التي تقيد المساعدات الامريكية لدول العالم الأخرى بشكل عام وللأردن بشكل خاص (العمران، ٢٠١٠: ٦٢-٦٨):

١. توافق السياسة الخارجية والداخلية للدولة مع السياسة الأمريكية، وانتهاج نهج الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الاحداث المختلفة، سواء الداخلية او الخارجية، وكسب وجهة نظر الدول المتلقية للمساعدات في نزاعاتها الخارجية وهذه ما حدث في التنافس الأمريكي السوفيتي، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه الدعم للدول التي قامت معارضة ومعاداة النظام الشيوعي، ومن ضمنها الأردن.

٢. ان يكون حضور للدولة الأردنية في عملية السلام مع الكيان الصهيوني المحتل، وهذا ما سعت اليه الولايات المتحدة الأمريكية الى ان تحقق في عام (١٩٩٤) عندما ابرم الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل، وقبل ذلك عندما عارضت الأردن الدخول في محادثات السلام المصرية الإسرائيلية عام (١٩٧٨)، تأثرت المساعدات الأمريكية حيث انخفضت الى مستويات دنيا، وفي عام (١٩٩٤) عادت مرة أخرى المساعدات الأمريكية الى التدفق الى الأردن وقامت بشطب ديون كبيرة.

٣. أمن الكيان الصهيوني المحتل، ويكاد ان يكون هذا الشرط هو الأساسي والرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تسعى من أي مساعدات تقدمها لأي دولة عربية ان تأمن سلامها مع إسرائيل، وان تبقى إسرائيل ككيان له دولته الآمنة التي لها حدودها وعاصمتها، وان لا يدخل الأردن او أي بلد عربي اخر في نزاع مع إسرائيل لأي سبب كان.

٤. تشجيع ودعم القيم الديمقراطية في الدول المتلقية.

٥. حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

٦. ربط الاقتصاد الأردني بالنظام الرأسمالي من خلال إعطاء القطاع الخاص دور أكبر على حساب القطاع العام، وتحرير التجارة المشتركة بينهما، وزيادة التنافسية على السلع والخدمات.

٧. معاملة البضائع والسلع الامريكية معاملة مفضلة عن غيرها من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وقد تصل الى الغائها بشكل كامل.

٨. تخفيض سعر العملة وتحديد سعر الفائدة تبعا لما يمليه صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

٩. العمل على خصخصة القطاع الصناعي او الخدماتي الحكومي، وجذب القطاع الخاص للاستثمار به، وتهدف هذه الخطوة الى تحويل الاقتصاد للدولة الى النظام الرأسمالي.

المبحث الثاني: أثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الأردنية.

تؤدي المساعدات الخارجية الى تفاقم الكثير من المشاكل الاقتصادية على المدى البعيد، وخصوصا في حال ان قُدمت على شكل قروض، فتزداد الديون الخارجية على الدولة المتلقية، ويتبع ذلك الخضوع لتوجيهات المنظمات والدول التي تقدم هذه المساعدات، وتؤدي أيضا الى فقدان حرية القرار السياسي والاقتصادي، وتقليص مساحة الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة المتلقية، والحد من إمكانية تغيير سياستها للتقليل من التبعية السياسية والاقتصادية للدول المانحة.

المطلب الأول: شروط تقديم المساعدات الخارجية الامريكية:

وجدت الدول المتلقية للمساعدات الخارجية نفسها غير قادرة على سداد أعباء الديون، وتحولت حاجتها واقتصادها نحو تلقي المساعدات الخارجية سواء من خلال الاقتراض او جدولة القروض او حتى المنح التي يكون لها اثار سلبية على الدول اكثر من ان تكون على شكل قرض نظرا للقيود التي تضعها الدول المانحة على الدول المتلقية لتصل المنحة اليها، كل ذلك أتاح للدول

المانحة والمنظمات المالية الدولية في التدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية للدول المدينة، وفرض عليها الشروط التي تراها مناسبة لاسترجاع القروض، ويلاحظ هذا التدخل في تعامل صندوق النقد الدولي مع الدول المدينة له، كشرط مسبق لتقديم القروض او جدولة القروض السابقة، والمتمثلة فيما يلي(العدوان، ٢٠١٢: ١٢٤):

- تخفيض قيمة العملة المحلية.
- إزالة القيود على الاستيراد.
- الغاء الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، ذات الأهمية لذوي الدخل المحدود.
- تخفيض الانفاق الجاري والاستثماري.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

عملت الولايات المتحدة الامريكية على بناء وتأسيس مصالح لها في جميع مناطق ودول العالم، وشيدت القواعد العسكرية، ولتحقيق هذه المصالح وحماتها قامت بتعزيز علاقتها مع الدول التي تراها المعين لها في هذا المجال، وفي الشرق الأوسط المكان الأكثر حساسية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، وجدت من الأردن والى جانبه المملكة العربية السعودية لتنفيذ مصالحها في المنطقة، حيث كان لرفض الملك الحسين الانضمام الى التيار الشيوعي على غرار الكثير من الدول والبلدان العربية التي انضمت له الدور الأكبر في توجه الولايات المتحدة الامريكية نحو الأردن كحليف استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط(الحجاج، ٢٠٠٩: ١٨٦).

المطلب الثاني: مدى تأثير السياسة الخارجية الأردنية بالمساعدات الامريكية:

ساهمت كل من الوضع الاقتصادي السيء وشح الموارد في الأردن الى توجيهه الى تلقي المساعدات الخارجية، والاستدانة من المنظمات والدول المختلفة، حتى تراكمت الديون عليه التي وصل اجمالي الدين العام حتى نهاية عام (٢٠١٧) على المملكة نحو (٢٦) ملياراً و(٥٤٢) مليون دينار، مما يعادل(٣٧,٤٢٤)مليار دولار (جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٧: ٥/١٢)، ولدراسة اثر هذه المديونية والمساعدات على صنع القرار السياسي الأردني لا بد من تتبع الاحداث الراهنة في المنطقة ومقارنة تعامل الأردن معها من جهة وبين المبادئ الأساسية التي انتهجها الأردن قيادة وحكومة، ولعل الولايات المتحدة الامريكية من اكثر الجهات منحا للمساعدات للأردن، وبحكم قوة علاقته مع صندوق النقد الدولي فهو يستغل الديون المتركمة على الأردن لإحكام سيطرته على القرار السياسي له تبعا لمصالح الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، ومصصلحة حليفها الرئيسي (الكيان الصهيوني المحتل)، ومن ابرز هذه الاحداث ما يلي:

١. اعلان القدس عاصمة لإسرائيل: أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في السادس من كانون الأول من العام ٢٠١٧، اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، في قرار تاريخي يطوي صفحة عقود من السياسة الأميركية، وأثار القرار موجة من الاستنكار عبّرت عنها منظمة التحرير الفلسطينية ومصر والأردن وكذلك تركيا وفرنسا والامين العام للأمم المتحدة، وامر ترامب من جهة ثانية، ببدء التحضيرات لنقل السفارة الأميركية الى القدس، وهو اجراء عمد الرؤساء الاميركيون الى إرجائه منذ العام ١٩٩٥، تاريخ إقرار الكونغرس بان القدس هي عاصمة اسرائيل وإصداره قرارا ملزما بنقل السفارة اليها(صحيفة النهار اللبنانية، ٢٠١٧: ١٢/٦).

كان لقرار ترامب ردود فعل دولية وعربية، وفي مجملها جاءت الردود ما بين الرفض للقرار، وبين التنديد به، اما بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية فهي اكثر الدول تأثراً بالقرار بعد السلطة الوطنية الفلسطينية، وجاءت ردة فعل الأردن رافضة للقرار على الرغم من تهديدات رئيس الولايات المتحدة الامريكية ترامب بقطع المساعدات عن الدول التي ترفض القرار، وفي الفترة التي رافقها الحديث عن احتمالية إعلان ترامب لقراره، كان الخطاب الأردني الذي قاده جلالة الملك، الأكثر تقدماً وشجاعةً ووضوحاً للتنبيه من تداعيات وخطورة هذا القرار الذي يعتبر خرقاً للشرعية الدولية، وفي فترة الإعلان عن القرار، كان الأردن في طليعة الدول التي واجهت ذلك بحزم، حيث دعا الأردن لاجتماع مجلس الجامعة العربية، ثم تلا ذلك، تنسيق وتوحيد الجهود مع زعماء الدول العربية والاسلامي ومع تركيا بصفتها رئيساً لمنظمة التعاون الإسلامي، بالدعوة لعقد القمة الاستثنائية في إسطنبول، والأردن كان في طليعة الدول العربية والاسلامية التي شاركت في قمة منظمة التعاون الاسلامي الاستثنائية، لاعتبارات في مقدمتها وصاية جلالة الملك التاريخية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس وباعتباره رئيساً للقمة العربية في دورتها الحالية(صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠١٧: ١٤/١٢)، بالمقابل وجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ابان اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة قرار ترامب بشأن القدس، تحذيراً شديد اللهجة إلى الدول التي يفترض أن تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدين اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل، متوعداً بوقف التمويل الأمريكي لها، وقالت ترامب في البيت الابيض "اننا نراقب هذا التصويت"، مندداً ب"كل تلك الدول التي تأخذ مالنا ثم تصوت ضدنا في مجلس الأمن"(صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠١٧: ٢٠/١٢).

مما سبق نرى ان الأردن تحدى التهديدات التي بصها ترامب يوم اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى الرغم من ذلك صوت الأردن مع قرار يدين قرار ترامب، وحاول بجميع جهوده وقوته وما يملكه من علاقات دولية السعي للضغط على ترامب للعدول عن قراره، وبذلك تكون عملية اتخاذ القرار السياسي لم تتأثر بالمساعدات الامريكية وانقطاعها، ويعود ذلك لحساسية القدس بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية شعبا وملكا، وقدسيتها المكان ووجود المسجد الأقصى والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية في القدس.

٢. صفقة القرن: يحاول الرئيس الأمريكي ترامب التسويق لتسوية سلمية نهائية متعلقة بالقضية الفلسطينية، وهو ما اطلق عليه صفقة القرن؛ باعتبار احتلال فلسطين (قضية القرن)، وأن الصفقة إذا ما تمت تستحق أن تُعدَّ (صفقة القرن)، تأتي محاولات عقد صفقة القرن في ظل توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ عام (٢٠١٤)، وانتشار النزاعات العربية والحروب الإقليمية حيث لم يعد الصراع العربي الإسرائيلي هو الوحيد في المنطقة فهناك الحرب السورية، والحرب على الإرهاب، الحرب الحوثيين في اليمن، والمتابع لأخبار صفقة القرن يرى فيها تنازلا عربيا عن ما تبقى من ثوابت سبق وان تم رفضها بشدة، وهي عملية استمرار وتمدد للاحتلال الإسرائيلي، واستغلال للزمن وطول امد المفاوضات في تغيير الواقع واستبداله بأخر يفرض في النهاية تصفية القضية الفلسطينية، وهناك الكثير من التحديات التي تواجه صفقة القرن كالسيادة على القدس، وحق العودة للنازحين، وترسيم الحدود للدولة الفلسطينية المفترضة مع الكيان الصهيوني المحتل، وطبيعة الدولة التي يقولون انها ستكون منزوعة السلاح، وتعيش تحت ظل سيادة الاحتلال الغاصب(الصفاري، ٢٠١٧).

كان لا بد للأردن من ان يتخذ قرارا بشأن ما سوقته الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل حول صفقة القرن، وان كانت محض خيالات او أحلام للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث لن يبقى الأردن صامتا، وهو الأقرب للقضية الفلسطينية، وللنسيج الاجتماعي الذي يجمع الشعبين الأردني والفلسطيني، فالقضية الفلسطينية كافح الأردن كثيرا من اجلها، ولذلك فإن عملية اتخاذ القرار المناسب لن تأخذ وقتا طويلا، فقد جاء رافضا لكل ما يدل على عمل تسوية للقضية الفلسطينية على حساب الدولة الفلسطينية فقط، حيث ان صان القرار السياسي الأردني لن يكون قادرا على قبول المقترحات الامريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما لم يتم اعلان القدس الشرقية عاصمة رسمية لدولة فلسطين(صحيفة كوميرسانت الروسية، ٢٠١٨: ٦/٢٨)، وعلى الرغم من ان المجال محدود للغاية امام الملك عبدالله للمناورة فيما يخص القضية الفلسطينية الا انه اكد في اكثر من موقف انه لن يرضخ لضغوطات المساعدات المالية بما يمس القضية الفلسطينية، ويرى عليان(٢٠١٨) ان الملك عبدالله يرفض صفقة القرن للأسباب التالية:

- صفقة تسقط القدس وتشطبها مسبقا من المفاوضات.
- الصفقة تضعف الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس فتصبح لا معنى لها في ظل تحويل القدس عاصمة إسرائيل الأبدية.
- الصفقة لن تعيد النازحين الفلسطينيين الى بلدهم الأصلي حيث يضم الأردن (٤٠%) من النازحين الفلسطينيين في العالم.
- الصفقة تهدف الى كوندراالية بين اجزاء من الضفة الغربية والأردن وبالتالي تحويل الأردن الى الوطن البديل للفلسطينيين.

- الصفقة تسعى الى تهجير سكان القدس الفلسطينيين الى العريش كجزء من دولة فلسطين في سيناء مما سيمكن اسرائيل من بسط هيمنتها على القدس العربية وتفريغها من سكانها العرب.
- ستبقى اسرائيل سيطرتها على منطقة الأغوار في الضفة الغربية والمحاذية للحدود الأردنية.
- الملك الهاشمي يراعي ويقدر مشاعر الشعب الأردني المناصر للحقوق الفلسطينية في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- الملك لا يستهين بدماء شهداء الجيش الأردني وتضحياته في عام ١٩٤٨م في المحافظة على القدس الشريف.
- يخشى الملك من قيام المتشددین الصهاينة بتدمير المسجد الأقصى واقامة الهيكل الثالث إذا لم يتم انتزاع القدس الشريف من مخالف اسرائيل.
- الملك يستشعر الخطر من التحالف بين اسرائيل وبعض الدول السنية في المنطقة لمحاربة إيران لأنه يدرك أن المجابهة السنية – الشيعية ستدمر الأمة الإسلامية اقتداء بمعارضة والده المرحوم الملك الحسين لاحتلال العراق وتدميره.
- الملك يرى أن صفقة القرن تتجاهل مرجعية الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة والقانون الدولي لإيجاد حل عادل ومنصف للقضية الفلسطينية والتي مضى عليها سبعون سنة.
- الملك يرغب في عدم انفراد امريكا بأوراق الحل وحيدة دون اشراك الرباعية الدولية المتمثلة في روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بجانب امريكا بسبب انحياز أمريكا الفاضح لجانب الاحتلال الإسرائيلي.

- الملك يدرك أن الشعب الأردني بجانبه ويسانده في رفض صفقة القرن التي هي بمثابة صفقة القرن لكل ما هو عربي ومسلم ومسيحي.

جميع الأسباب السابقة كانت سببا في رفض الملك عبدالله الثاني بن الحسين لصفقة القرن، وتحدي الأردن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تجعله يراجع نفسه الف مرة قبل اتخاذ أي قرار قد يؤدي الى تفاقم الازمة الاقتصادية التي يعاني منها، لكن أي صفقة تتضمن القضية الفلسطينية يجب ان يكون متضمنا للبنود الأساسية التي طالب بها الأردن في جميع المحافل وهو قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية في حدود عام ١٩٦٧، وعلى الرغم من موقف الأردن من صفقة الأردن الى ان المساعدات الامريكية لا زالت تتدفق الى الأردن ويعود ذلك الى الموقع الجغرافي المميز الذي يجعل من الأردن جدار حماية آمن للكيان الصهيوني المحتل، وفاصل عن النزاعات العربية، وكذلك العلاقات الدبلوماسية والسياسية التي بنتها قيادة المملكة منذ نشأتها مع مختلف دول العالم ومؤسساته تلعب دورا كبيرا في التخفيف من حدة التأثير غير المحبذ للمساعدات على صناعة واستقلالية القرار السياسي الاردني المحلي والخارجي، كما ان بذل الجهود لرفع وتحسين إنتاجية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبمختلف الوسائل، والدخول في تحالفات وتكتلات اقتصادية إقليمية، مبينة على المصالح الاقتصادية الندية، حتما سيساعد في تخفيف الاعتماد على المساعدات وسيقلل من تأثير المساعدات.

اخذت القضية الفلسطينية الكم الأكبر من الدبلوماسية الأردنية الخارجية، ويرى الأردن انه لا يوجد اهم من القضية الفلسطينية في المنطقة، وان في حلها تُحل الكثير من المشاكل التي تحدث او قد تحدث في المنطقة في المستقبل، وعمل الأردن على دعم الشعب الفلسطيني من خلال الدعوة الى نيل حقوقه المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس

الشرقية وعلى حدود حزيران لعام (١٩٦٧)، مستندا في ذلك الى الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها وخاصة مبادرة السلام العربية، وينتقد الأردن بشكا متكرر الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وتمثل ذلك في الادانات التي عبر عنها القادة الأردنيون في كثير من الاحداث والاعتداءات التي تقوم بها إسرائيل وخصوصا اقتحامات واغلاق المسجد الأقصى، والعدوان على قطاع غزة، وأخيرا اعلان القدس عاصمة لإسرائيل، الذي رفضه الأردن رفضا تاما، حيث أكد جلالة الملك عبدالله الثاني دعم الأردن الكامل للأشقاء الفلسطينيين في الحفاظ على حقوقهم التاريخية والقانونية في مدينة القدس، وفي مساعيهم الرامية إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وأن قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها يشكل خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وشدد جلالته الملك، على ضرورة تكثيف الجهود العربية والإسلامية والدولية لحماية حقوق الفلسطينيين والعرب والمسلمين في مدينة القدس، التي تمثل مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، داعيا جلالته إلى ضرورة البناء على الرفض الدولي للقرار الأمريكي، لتفادي أي خطوات أحادية قد تقوم بها دول أخرى، و ضرورة تنسيق الموقف العربي وتوحيد الجهود المشتركة، والتواصل مع المجتمع الدولي، بخصوص التدايعات الخطيرة للقرار الأمريكي على أمن واستقرار المنطقة وجهود تحقيق السلام. وشدد جلالته الملك على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته في اتخاذ مواقف حازمة وداعمة لتحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية، مؤكدا جلالته أن موضوع القدس يجب تسويته ضمن إطار حل شامل يحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، كما أكد جلالته الملك على أن أي إجراءات تستهدف المساس بالوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس تعتبر باطلة،

وستفضي إلى مزيد من التوتر والعنف في المنطقة والعالم أجمع، وتشدد على مركزية القضية الفلسطينية في المنطقة، مؤكداً أن القرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية سيكون له عواقب وخيمة، ويستفز مشاعر المسلمين والمسيحيين في العالمين العربي والإسلامي (صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠١٧: ١٢/٧).

٣. قضية الأسيرة أحلام التميمي: تعود قضية أحلام إلى عام (٢٠٠١) عندما قامت بقيادة العملية الاستشهادية التي نفذها الاستشهادي عز الدين المصري في مطعم سبارو بالقدس المحتلة يوم (٩/آب ٢٠٠١)، وأسفرت عن مقتل (١٥) إسرائيلياً، واعتقلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم (١٤/أيلول) من نفس العام، بعد اقتحام منزل والدها في قرية النبي صالح، وتم الإفراج عنها وتسليمها للمملكة الأردنية الهاشمية في (١٨/ تشرين الأول ٢٠١١) خلال صفقة تبادل الأسرى ما بين حركة حماس والكيان الصهيوني المحتل، بعد أن قضت (١٠) سنوات في السجون الإسرائيلية، وفي (١٤/آذار ٢٠١٧)، طالبت وزارة العدل الأميركية الحكومة الأردنية بتسليم الأسيرة المحررة حاملة الجنسية الأردنية، وذلك بعد أن وضعها مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي آي) على رأس لائحة "الإرهابيين" المطلوبين بتهمة المشاركة في تفجير مطعم إسرائيلي عام (٢٠٠١) قتل فيه أميركيان، ووجهت وزارة العدل الأميركية لأحلام تهمة "التآمر لاستخدام سلاح دمار شامل ضد مواطنين أميركيين خارج التراب الأميركي نتج عنه وفاة"، وأضافت الوزارة أنها تريد ترحيل التميمي، لكنها مستاءة من قانون أردني يحظر ترحيل مواطنين أردنيين، وتواجه الأسيرة المحررة عقوبة السجن مدى الحياة إذا اعتقلت وحوكمت في الولايات المتحدة، وفي

أواخر (آذار ٢٠١٧) صادقت محكمة التمييز (أعلى هيئة قضائية في الأردن) على قرار صدر عن محكمة استئناف عمان يقضي برفض تسليم أحلام التميمي إلى السلطات الأميركية (الجزيرة نت، ٢٠١٧: ٣/١٥).

وعلى الرغم من ضعف موقف الحكومة الأردنية لما تعانيه من أزمات وتبعية اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن موقف الأردن جاء مخالفاً لتوقعات الكثير الذين ظنوا انه سيتم تسليم أحلام التميمي بكل سهولة، نظراً للضغوط الكبيرة التي قد تُمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، والأوراق التي تمتلكها تجاه الحكومة الأردنية التي تُعاني في نفس الفترة من أوضاع اقتصادية سيئة، والكثير من التساؤلات فرضت نفسها بشأن قدرتها على التصدي للرجبة الأمريكية في تسليم التميمي، ومواجهة عنصرية الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الذي وضع حماية تل أبيب وتوفير سبل الأمن والأمان لها على لائحة أهم أولوياته، كما أنه من الصعب أن تدخل الحكومة الأردنية في صدام مع مؤسسات القضاء والبرلمان بعد أن أقروا بعدم أحقية واشنطن في طلبها، فضلاً عن تجنب الصدام مع الشارع الأردني الذي يميل في غالبه إلى رفض تسليم التميمي (نون بوست، ٢٠١٧: ٣/١٦).

٤. التدخل الأردني في الحرب السورية: فرضت الحرب السورية الكثير من التحديات التي واجهت المملكة الأردنية الهاشمية، وأهمها التحديات الاقتصادية والأمنية، اما بالنسبة للتحديات الاقتصادية فتقتصر على استقبالها لأعداد كبيرة من النازحين السوريين على أراضيها وتحملها عبء معيشتهم منذ اندلاع الحرب، على الرغم من المساعدات التي تتلقاها تحت بند استقبال النازحين السوريين، اما بالنسبة للتحديات الأمنية فالأردن يقع على الحدود الأكثر سخونة في الحرب السورية وهو

الجهة الجنوبية، فقد شكّلت التهديدات المتأتية من الجماعات السلفية-الجهادية، والمليشيات الشيعية التابعة لإيران الهاجس الأكبر لصنّاع القرار الأردني بما تمثله من خطر على حالة السلم والأمن الداخليين من جهة، أو على الأمن القومي المتعلق بتشكّل الهلال الشيعي، وتتداخل الأعباء الاقتصادية والهاجس الأمنية وتتقاطع بعضها مع بعض لتشكل معًا المنطلقات الأساسية التي قامت عليها السياسة الأردنية تجاه الأزمة السورية، لذلك تعاملت المملكة الأردنية الهاشمية مع الاملاءات الأمريكية فيما يخص القضية السورية بشكل مرن، بما يحقق مصالحها الأمنية بالدرجة الأولى وهذا يظهر في الاحداث التالية(عودة، ٢٠١٧):

- فتح المعابر والحدود أمام المسلحين السوريين وتدريبهم: حيث ساهم في عمليات التدريب والمشورة للفصائل "السورية المعتدلة" التي تم تشكيلها لطرد التنظيم من المناطق التي سيطر عليها في المناطق الجنوبية من سوريا.
- اشراك الروس في الترتيبات الأمنية والسياسية: يمنح الأردن الحلول السياسية الأولوية على الحلول العسكرية لحفظ الأمن وسلامة الحدود، وهو يدرك أهمية التواصل مع الروس في هذا المجال نظرًا لنفوذهم الكبير على الساحة السورية، فبالرغم من تلاقي الأهداف العامة مع الولايات المتحدة، يرى الأردن أن إشراك روسيا في أي ترتيبات سياسية أو أمنية يعد غاية في الأهمية، ودعامة رئيسية في تثبيت أي اتفاقيات لاحقة.
- خلق شريط من المناطق الآمنة: يدرك الأردن خطورة المشهد وتعقيداته، ولذلك يحاول اتباع سياسة حذرة جدًا في التعامل مع مجريات الأحداث من أجل تجنب انفجار الأوضاع بما لا يخدم مصالحه الأمنية. بهذا الصدد، فإن الأردن يتشارك مع الولايات المتحدة بالهدف ذاته والمتمثل

بخلق شريط من المناطق الآمنة؛ ممتد من القنيطرة غرباً وحتى التنف شرقاً مروراً بالسويداء؛ على أن يكون هذا الشريط خالياً تماماً من تواجد عناصر تنظيم الدولة أو الميليشيات الشيعية المدعومة من الحرس الثوري الإيراني، وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة هذه المنطقة من خلال وجود القوات الأمريكية والبريطانية في قاعدة التنف.

- رفض الأردن للحلول العسكرية التي تطرحها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي من خلال التدخل العسكري المباشر

يخشى الأردن في هذا الموضوع حدوث حرب داخلية شاملة في الأراضي السورية حيث سيؤدي ذلك بالمنطقة الى الهاوية وسيعمل على زعزعة الاستقرار في دول المنطقة اكملها، إضافة الى الآثار السلبية التي ستطال الأردن بفعل الحدود الموجودة بينه وبين الجمهورية العربية السورية، لذلك حاول الأردن ان يكون حيادياً قدر الإمكان في ابداء رأيه حول النزاع، وأعلن مرارا ضرورة وقف العنف والحرب والبدء بمفاوضات تؤدي الى انتقال سلمي للسلطة، الا ان الكثير من الدول حاولت الزج بالأردن للدخول في الصراع الدائر في سوريا الا انه ورغم الضغوطات من تلك الدول الى ان التزم الحياد، ووجد الأردن ان المشكلة السورية شكلت حلقة من الحلقات المهمة والعوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية الأمريكية، حيث باتت المواقف الأردنية محسوبة الخطوات في طريقة التعامل مع هذا العامل، خاصة بعد ان بدأت بمحاولات عدة لممارسة دور معين في الازمة السورية، وهو ما رفضته الأردن وخاصة ان أمريكا كانت تلوح بالخيار العسكري ضد النظام السوري وخصوصا بعد استخدام الأخير أسلحة محرمة شرعا في حربه على شعبه(السبائيلة، ٢٠١٢).

٥. التدخل الأمريكي في العراق: قررت الإدارة الامريكية شن حرب على العراق في العام (٢٠٠٣)، وقد مارست الولايات المتحدة الامريكية الكثير من الضغوطات على المملكة الأردنية الهاشمية لاستخدام أراضيها لتكون الانطلاقة لشن هذه الحرب، وعلى الرغم من ادراك الحكومة الأردنية من خلال تجاربها السابقة مع العراق ان الوقوف معه سيكون ثمنه باهضاً على الواقع الاقتصادي والسياسي الأردني، الا انها رفضت التدخل في شؤون العراق الداخلية، لذا اقتصر دور الأردن على تقديم المساعدات الطبية والغذائية فضلاً عن تسهيل عمل ودخول المنظمات الدولية في الأردن لتقديم المساعدات بكافة أشكالها، وتم إنشاء مستشفى ميداني في مدينة الفلوجة(مجيد، ٢٠١١: ٦١).

٦. الموقف الأردني من البرنامج النووي الإيراني وعلاقته معها: حيث مرت العلاقات الأردنية الإيرانية بمراحل كثيرة تباينت ما بين العداة والعلاقات الحذرة، وقد انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين اثر الحرب العراقية الإيرانية، واحتلال ايران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، بسبب موقف الأردن الداعم للعراق والامارات، ورجعت العلاقات الدبلوماسية بعد ذلك في التسعينيات بعد ان قامت الأردن بإغلاق مكاتب المعارضة الأردنية حركة(خلق) في عمان، وقيام الملك عبدالله الثاني بن الحسين بزيارة الى ايران عام (٢٠٠٣) التي تعد الزيارة الأولى لمسؤول اردني منذ الإطاحة بنظام الشاه، وتوترت العلاقات بعد ذلك بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ونشوء المخاوف لدى الأردن والكثير من الدول العربية لزيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، وساهم هذا الموقف وعدم الوضوح في التقارب الإيراني الأردني بالتأثير على العلاقات الأردنية الامريكية، وقد يكون هذا التأثير سلباً في بعض الأحيان، وقد يكون إيجابياً، تبعاً لنسبة التقارب بين البلدين، اما بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني فكان موقف الاردم ولا زال

رافضا له، وكذلك رفض الخيار العسكري ضد ايران في حال استمرت في برنامجها النووي لما يدركه الأردن من اثار مدمرة على المنطقة كاملة في حال حدوث الحرب (الجرابعة، ٢٠١٢: ٤٦).

الخاتمة

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على أثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة الممتدة ما بين عامي (١٩٩٩ - ٢٠١٨)، وهي الفترة التي بدأ فيها جلاله الملك عبدالله الثاني بن الحسين بتولي سلطاته كملك للأردن، وكانت نتيجة الدراسة أنه على الرغم من أن الأردن كان يعتمد بشكل كبير على تلقي المساعدات الخارجية، وخصوصاً تلك المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف الإمكانيات الاقتصادية، إلا ان الأردن كان يتعامل بمرونة وحذر سواء في تطبيق الإملاءات التي تفرضها عليها الإدارة الامريكية بما يحقق مصالحه الداخلية، وألا يتعارض مع مبادئه الراسخة والمُستمدة من عقيدته التي تعتمد بشكل كبير على القيم والعادات العربية والإسلامية الراسخة والثابتة، ومن خلال دراستنا فإننا توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

١. يتخذ الأردن سياسة خارجية تعبر عن ارادته وخطابه بشكل عام، وذلك تبعاً للظروف والمتغيرات المحيطة به ضمن مجموعة من الأسس والمحددات التي تقوم بضبط هذه السياسة، وتتحكم بطريقة صناعتها، وتوصف بأنها صديقة لجميع الدول سواء أكانت دول الجوار ام الدولية، وتعتمد السياسة الخارجية للأردن على مجموعة من الأدوات التي تستخدمها في سياستها الخارجية من أهمها الموقع الجغرافي.

٢. تمر عملية صنع القرار السياسي الأردني بمجموعة من المراحل المختلفة، التي من شأنها الوصول الى القرار السياسي الذي يحقق المصالح الأردنية الداخلية والخارجية، وتتأثر بمجموعة من التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بالمواقف الدولية، وخصوصاً تلك التي ترتبط بالقضايا التي تشكل مبدأ راسخاً انطلاقاً من قيمه العربية والإسلامية.

٣. تمتلك المملكة الأردنية الهاشمية علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتطورت هذه العلاقة في الفترة الممتدة ما بين عامي (٢٠١٨-١٩٩٩)، إلا انه شابها بعض الاختلاف تجاه بعض المواقف الدولية وخاصة العربية منها، وتأثرت هذه العلاقات بكثير من العوامل من امهما العامل الجغرافي والايديولوجي وكذلك القضية الفلسطينية.

٤. قدمت الولايات المتحدة الأمريكية جميع أشكال المساعدات الخارجية للأردن، وأبرز هذه المساعدات هي تلك الاقتصادية منها، والتي كانت تقدم للأردن من قبل المؤسسات الأمريكية المختلفة، ويتم تقسيمها الى جزأين، الأول لدعم الموازنة، والثاني لدعم القطاعات المختلفة من تعليم ومياه وصحة وغيرها.

٥. كان مدى تأثر قرار السياسة الخارجية الأردنية بالمساعدات الخارجية الأمريكية مُعتمداً على الموقف والقضية، التي كان على الأردن ان يتخذ قراراً سياسياً تجاهها، وتباين هذا الأثر وفقاً لمدة موافقته أو معارضته للمبادئ الأيديولوجية وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وحفظ الاقتصاد والامن الأردني الداخلي.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

١. تحسين رسم السياسة الخارجية الأردنية ومساعدتها على التحرك وأداء دور أكبر على الساحة الدولية، وبفعالية أكثر، والعمل على تغيير الوسائل والأدوات التي تخدم هذه السياسة.
٢. العمل على تطوير التعاون الدولي والإقليمي من خلال التواصل مع التحالفات الاقتصادية المؤثرة وعدم الاعتماد على جهات محددة في تلقي المساعدات الخارجية.
٣. الاستمرار في اتباع سياسة الوسطية والاعتدال والابتعاد عن التطرف بما يخدم مصالح الأردن الوطنية والقومية.
٤. اتباع سياسة اقتصادية تمكن الأردن من سداد مديونيته والتخلص من المساعدات الخارجية.
٥. تطوير العلاقات العربية العربية في المجالات الاقتصادية.
٦. تقوية العلاقات العربية مع بعضها البعض، وتقديم المساعدات لتلك الدول التي بحاجة الى المساعدات.

المراجع

المراجع العربية

- أبو جامع، نسيم وأبو جامع أكرم (٢٠١٧). دراسة تحليلية لأثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني، عمادة البحث العلمي وضمان الجودة، الجامعة الأردنية.
- أبو زيد، احمد (٢٠١٠) كيف تتحرك الدول الصغرى، الدبلوماسية الأردنية وحرب الخليج نموذجاً، المؤتمر الذي عقده الجامعة الهاشمية، الأردن، دبلوماسية عربية في العامل ما بين (١-٣) كانون الأول، الزرقاء، الأردن.
- أبو دية، سعد (١٩٩٠). عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، طبعة أولى، مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت.
- ادريس، محمد السعيد (٢٠١٢). اتجاهات متعكسة: مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٤٧).
- اسماعيل، صبر مقلد (١٩٧٩). العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظرات، طبعة ثانية، الكويت، جامعة الكويت.
- امين، بروس محمد (٢٠١٦). البعد الامني للسياسة الخارجية الامريكية في المنطقة الغربية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دز مولاي طاهر- سعيدة، قسم العلوم السياسية.
- البدري، مجيد حميد (٢٠٠٧). جيوبولتك موقع الاردن وأثره في سياسته الخارجية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (٨)، جامعة الكوفة.

- بويل, فرانسيس(٢٠٠٥). تدمير النظام العالمي الامبريالية الامريكية في الشرق الأوسط وبعد ١١ سبتمبر, ترجمة: سمير كريم, المجلس الاعلى للثقافة, مصر.
- التل, حمزة احمد(٢٠١٥). أثر المساعدات الامريكية على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٩٩-٢٠١٣), رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية.
- الثبيات, قاسم جميل (٢٠١٠). أثر المتغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية (١٩٨٩-١٩٩٩), دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, عمان.
- الجرابعة, رجائي سلامة (٢٠١٢). الاستراتيجية الإيرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (١٩٧٩-٢٠١١), عمان, رسالة ماجستير غير منشورة, جامع الشرق الأوسط.
- الجبوسي, ميساء عصام(٢٠١٤). الخطاب الرسمي للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش تجاه القضية الفلسطينية (٢٠٠١-٢٠٠٩), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بير زيت.
- الحجاج, خليل (٢٠٠٩). العلاقة الأردنية الامريكية: دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية (١٩٥٧-١٩٨٥), دراسات, العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد (٣٦), العدد (١).
- الحديثي, عباس غالي (٢٠٠٤). نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات, دار أسامة للنشر والتوزيع, ط (١), عمان, الأردن.

- الحراحشة، عبد المعطي محمد (٢٠١٤). أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٩٠ - ٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
- الحسني، عرفان تقي (١٩٩٦). التمويل الدولي، الأردن: دار مجدلاوي للنشر.
- الحضرمي، عمر (٢٠١٣). الدولة الصغيرة. القدرة والدور: مقارنة نظرية، مجلة المنارة، المجلد (١٩)، العدد (٤).
- الدخيل، زايد (٢٠١٧). سياسيون: القدس تدخل العلاقة الأردنية الأمريكية بنفق، الغد الأردنية، ٩/١٨.
- الدليمي، عبد الرزاق محمد (٢٠١٦). الاعلام الدولي في القرن الحادي والعشرين، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الرفوع، فيصل وفهمي، عبد القادر (٢٠٠٩). السياسة الخارجية المقارنة، عمان.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (١٩٩١). السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة.
- الرويتع، خالد بن إبراهيم (٢٠١٣). الدبلوماسية العامة الرقمية والسياسة الخارجية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٢٧٨٥).
- الزعبي، محمد فلاح (٢٠١٦). تساؤلات حول العلاقات الأردنية الأمريكية بعد فوز ترامب، الحقيقة الدولية، ٩/١١.
- السعيدين، ضيف الله (٢٠٠٦). الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني بن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ص ٢٥.

- سلامة, جمال(٢٠٠٦). النظام السياسي والبناء الاجتماعي, النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية, دار النهضة العربية, القاهرة.
- سليم, محمد السيد (٢٠٠١). تحليل السياسة الخارجية, بيروت, دار الجيل, ص٣٢٥.
- السليمي, منصف (١٩٩٧). صناعة القرار السياسي الامريكي, ط (١), باريس: مركز الدراسات العربي الاوروبي.
- شلبي, محمد (٢٠٠٧). الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩-١٩٩٤), دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, عمان, ص١٢٩.
- الشوبكي, هادي والهياجنة, عدنان (٢٠٠٦). العلاقات الاردنية الأمريكية ١٩٥٦_٢٠٠٥, طبعة أولى, عمان, مطبعة الرأي التجارية.
- الشيمي, محمد عبد العظيم (٢٠١٥). الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات, المكتب العربي للمعارف.
- الصرايرة, إبراهيم خليل(٢٠١٣). الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٢) رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤتة.
- الصفاري, مطهر (٢٠١٧). فلسطين: صفقة القرن: التحديات والفرص, أوراق سياسية, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
- طشطوش, هایل عبدالمولى(٢٠١٠). مقدمة في العلاقات الدولية, ط(١), عمان, الأردن, جامعة اليرموك.

- عبده، احمد جلال محمود (٢٠١٤). صراع القوى المدنية- العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الاوسط (٢٠٠٢-٢٠١٠)، اطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، كلية تجارة وادارة الاعمال، قسم علوم سياسية.
- عبدالعال، وائل (٢٠١٨). الدبلوماسية الرقمية، ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، سلسلة ابحاث وسياسات الاعلام، مركز تطوير الاعلام، جامعة بيرزيت.
- العثمان، عثمان (٢٠٠٢). الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، طبعة اولى، دار الوحدة للنشر، أبو ظبي.
- العدوان، ياسر عبد الرحمن محمد (٢٠١٢). أثر المساعدات الخارجية على عملية الإصلاح السياسي في الأردن (٢٠٠١ - ٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية.
- عفيفي، جميل (٢٠١٧). القدرة العسكرية وتعزيز المصلحة الوطنية، السياسة الدولية.
- العمران، عامر احمد خلف (٢٠١٠). شروط المساعدات البريطانية الامريكية العربية للأردن من ١٩٥٢ - ٢٠٠٩: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- العمرو، ثروت (٢٠٠٤). المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي في الاردن (١٩٨٥-١٩٩٥)، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- العناقرة، محمد محمود (٢٠١٠). السياسة الخارجية الأردنية في ضوء الثوابت الوطنية، صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠ تشرين الأول.

- الفاعوري، رakan شمس الدين (٢٠١٣). عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص٢٢-٢٤.
- قطيشات، ياسر نايف (٢٠٠٩). العلاقات السياسية الأردنية- العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي (١٩٥٢ - ٢٠٠٤)، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط (١)، ص٧٠-٧١.
- الكفارنة، احمد عارف (٢٠٠٩). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، دراسات دولية، العدد (٤٣)، ص١٨.
- المبيضين، اسلام خليل(٢٠٠٧). أثر المساعدات الخارجية الأمريكية على صنع القرار السياسي في الأردن(١٩٩٩ - ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
- مجبد، اياد عبد الكريم (٢٠١١). العلاقات العراقية الأردنية بعد عام ٢٠٠٣، وأفاقها المستقبلية، دراسات دولية، جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
- المزاهرة، منال هلال (٢٠١٣). الاتصال الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- مشاقبة، امين (١٩٩٨). الأردن ودول الجوار، مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية الثاني.
- مهيدات، غازي (٢٠٠٥). أثر المساعدات الامريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط: دراسة حالة (الأردن، مصر والمغرب) (٢٠٠٥-١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

- النعيمي، احمد نوري (٢٠٠٩). **السياسة الخارجية**، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٩). **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، ط (١).
- الهزايمة، محمد (٢٠٠٤). **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، دار عمان للنشر والتوزيع، ط(٢)، وزارة الثقافة الأردنية.
- الهياجنة، محمد (٢٠٠٠). **مبادئ العلوم السياسية**، عمان: المكتبة الوطنية.
- الوزني، خالد واصف (٢٠١٢). **الاثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة النازحين السوريين على الاقتصاد الأردني**، مراجعة تحليلية بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الصحف

- وكالة رم للانباء (٢٠١٠). **العلاقات الأردنية الامريكية في عهد أوباما**, ٢/١٩.
- صحيفة الرأي الأردنية (٢٠١٧). **الملك: قرار ترامب خرق للقانون الدولي وقرارات الشرعية**، ١٢/٧.
- جريدة الشرق الأوسط (٢٠١٧). **ديون الأردن تصل الى (٣٧) مليار دولار**، ٥/١٢.
- صحيفة النهار اللبنانية (٢٠١٧)، **ترامب يعلن رسميا القدس عاصمة لإسرائيل**، ١٢/٦.
- صحيفة الدستور الأردنية (٢٠١٧). **المومني: الأردن في طليعة الدول التي واجهت قرار ترامب بشأن القدس**، ١٢/١٤.

- صحيفة الدستور الأردنية (٢٠١٧). ترامب يهدد يقطع المساعدات عن الدول التي تساند قرار ترامب، ١٢/٢٠.
- صحيفة الرأي الأردنية (٢٠١٨). الأردن وفلسطين في مواجهة صفقة القرن، ٨/٧.
- المواقع الالكترونية:
- صحيفة الاتحاد الاماراتية (٢٠٠٦)، استخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية، عبدالله جمعة الحاج، ١١/١٠ الموقع الالكتروني:
<https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/24107/> ٢٠١٨/١١/١٦.
- الحوار المتمدن، (٢٠١٤). دور الاعلام في تنفيذ السياسة الخارجية، وسام حسين علي العيثاوي، مواضيع وابحاث سياسية، ١١/٢٣. الموقع الالكتروني:
<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=442819&r=0> ٢٠١٨/١١/١٨.
- السبائلة، عامر (٢٠١٢). هل تخرج طائرة الميغ الأردن من المنطقة الرمادية، مقال في الموقع الالكتروني للكاتب: <http://amersabaileh.blogspot.com/>
- محافظة، علي (٢٠٠٨). مشاركة في ندوة بعنوان: سياسة الأردن الخارجية، مركز الرأي للدراسات. الموقع الالكتروني:
http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.aspx?type=2&ID=296

- شبكة الاخبار الفلسطينية (٢٠١٨). تقدير موقف آفاق العلاقات الامريكية الأردنية عشية اعلان ترامب بشأن القدس، ٥/٦. الموقع الالكتروني: <http://www.pn-news.net/news.php?extend.8330.7>
- رنامج الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (٢٠١١). الموقع الالكتروني: <http://jordan.usaid.gov/ar/About/Pages/default.aspx>
- الجزيرة نت (٢٠١٤). الأردن يقبل تدريب قوات عراقية، الموقع الالكتروني: <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/1/18/>
- عبيدات، هبة الحياة (٢٠١٢). ١٣,١٠ مليار دولار تاريخ من المساعدات الامريكية للأردن، الموقع الالكتروني: <http://ar.ammannet.net/news/165611>
- عليان، خليل (٢٠١٨). لماذا يرفض الملك عبد الله الثاني صفقة القرن الامريكية، صحيفة السبيل الالكترونية: الموقع الالكتروني: <http://assabeel.net/article/2018/1/3/>
- الجزيرة نت (٢٠١٧). أحلام التميمي: الأسيرة المحررة المطلوبة لدى واشنطن، ٣/١٥. الموقع الالكتروني: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/15/3/2017>
- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/15/3/2017> الأسيرة-المحررة-المطلوبة-لدى-واشنطن

- نون بوست(٢٠١٧). الولايات المتحدة تلاحق أحلام: فهل يصمد الأردن أمام الضغوط، ٣/١٦.

الموقع الإلكتروني: <http://www.noonpost.com/content/١٧١١١>

- عودة، نبيل(٢٠١٧). الدور الأردني في سوريا: المناطق الآمنة ومستقبل الأزمة، ٦/١٥.

الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/٥٠/١٥/٦/٢٠١٧a١c٨٥c>

[٤٠٨٨٤b١٦٨c٨c٣٠٩٤٤٣٧١٢٦٠٤_١٠٠.pdf](http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/٥٠/١٥/٦/٢٠١٧a١c٨٥c/٤٠٨٨٤b١٦٨c٨c٣٠٩٤٤٣٧١٢٦٠٤_١٠٠.pdf)

المراجع الأجنبية:

- Burnside. C & Dollar. D(2004). The American Economic Review: Aid, Policies And Growth, Published by: American Economic Association, Vol(94), No(3), PP(781- 784).
- Economides، Spyros and Wilson، Peter (2001). **The economic factor in international relations**، London: I.B Tauris.
- Fidan، Hakan(1999). **Intelligence and Foreign Policy: comparison of British and Turkish Intelligence System**، Thesis Presented to the Institute of economic and social scene، Bilkout University.
- Gubser، P. (1988). **Jordan Balanclan Pluralisin and Authoritarianism**. In. Cbclcouski pj Studies in honor of Gorg Lenszowki Buk university press. London. p 92.
- Hoeane, Patricia Masilo,(1981). **Economic aid as an instrument of soviet foreign policy: the case of Ghana 1957- 1966**, (Unpublished master thesis), Westren Michigan

- University, Michigan: USA.
- Lancaster, Carol, (2007). **Foreign aid: diplomacy, development, domestic politics**, Chicago: University of Chicago Press.
- Keegan, John (2004). **Intelligence in War: the value and Limitation of what the military can learn about the enemy.**
- Wedel, Janine R, (2005), U.S. Foreign Aid and Foreign Policy: Building Strong Relationships by Doing It Right, **International Studies Perspectives**, Vol. 6 Issue 1, 35-50.

The Impact of American Aid on Jordanian Foreign Policy

(1999 _ 2018)

Prepared by Aya Musa Almashaqba

Supervised by Prof. Ahed Almashaqba

Abstract:

The study aimed to identify the impact of USA Aid on Jordanians foreign policy in the period of (1999-2018), the researcher used system analysis Approach to study the Jordanian political system Internal environment, and the decision making approach in how the decision maker is affected by the external environment.

The study reached to the following results:

- ١- Jordan take of a foreign policy that express its will and discourse in generally, depending on the circumstances surrounding it within a set of foundations and determinants which governs this policy and controls the way it is manufactured.
- ٢- The Jordanian political decision making have been go through a series of stages which.

The study recommended that:

١. Continuing in the Jordanian moderation policy, and stay away from the extremisms.
٢. Adoption an economic policy that enables Jordan to repay its debts.
٣. Developing Arab- Arab relations in economic fields.

Keywords: Foreign policies, Hashemite kingdom of Jordan, United states of America, Foreign key.

-